المركز الجامعي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قســـم علـــوم التسيير

الموضوع:

الدور الحوكمي لمحافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الابداعية وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية

- دراسة استبانة -

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في علوم التسيير

تخصص –محاسبة مالية-

من إعداد الطالبة:

سدير مليكة

تحت إشراف الأستاذ:

بن صالح عبد الله

لجنة المناقشة:

الأستاذ: حايد حميد	**رئيسا**
الأستاذ: بن صالح عبد الله	**مشرفا**
الأستاذ: براضية حكيم	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله تتم به الصالحات وبذكره تنزاح الكربات وبنوره ينجلي سرمد الظلمات، عل كرم فضله وجود عطائه والسلام خير الأنام مزيل دجلة الجهل العاتمة وظلمة الضلال العارم، صلاة تفوق قدر المستغفرين في الأسحار والمسبحين في الغدو و الاصال والحامدين في الليل والنهار.

للوالدين الكريمين.

للإخوة الكرماء: بلعويدات، عباس، محمد، يحي، جلول، يوسف، خالد

للأخوات الكريمات: فاطنة، صفية، فاطمة، فتيحة، عاشورة

لجدتي وخالتي عائشة

لأغلى إنسان على قلبي محمد

للكتاكيت الصغار: أشرف، أيوب، إلين، تاج الدين

إلى جميع صديقاتي كل باسمها

الطالبة: سدير مليكة

تشكر

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذه المذكرة، فإننا نتوجه إلى الله سبحانه وتعالى أولا وأخرا والشكر الحمد على فضله وكرمه الذي غمرنا به، ثم أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ "عبد الله بن صالح"الذي ساعدنا ولم يبخل علينا بتوجهاته وأجره على الله.

والشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تكرمهم بمناقشة عملنا.

الملخص:

تتبلور إشكالية هذا البحث في محاولة الوقوف على الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية في إطار حوكمة الشركات، من خلال هذا البحث تم الوقوف على أهم الجوانب النظرية للموضوع بكل جوانبه، الحوكمة، المحاسبة الإبداعية، محافظ الحسابات، والتطرق إلى العلاقة التي تربط محافظ الحسابات بحوكمة الشركات وإبراز الدور الحوكمي لمحافظ الحسابات في اكتشاف هذه الممارسات باعتبارها ممارسات قانونية وذلك عن طريق استغلال بعض الثغرات والمرونة الموجودة في المعايير المحاسبية المتعارف عليها، وكنتيجة لهذه الممارسات حدثت مجموعة من الأزمات المالية العالمية إلى جانب انهيار بعض الشركات العالمية، وهنا يأتي دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وكيفية تأثيرها على مصداقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية مما يؤثر موثوقية القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، حوكمة الشركات، المحاسبة الإبداعية.

الفهرس

الفهرس

فهرس المحتويات

البيـــــــــــــان	رقم الصفحة
أية قرآنية	
الإهداء	
الشكر	
الملخص.....	iii
الفهرس.....	iv
قائمة الجداول.....	49
قائمة الأشكال البيانية.....	vi
قائمة المختصرات.....	vii
قائمة الملاحق	viii
المقدمة.....	أ-ز
الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل عام إلى حوكمة الشركات.....	3
المطلب الأول حوكمة الشركات: المفهوم،الدوافع، الخصائص.....	3
المطلب الثاني: حوكمة الشركات: الأهداف، الأهمية والفوائد.....	8
المطلب الثالث: حوكمة الشركات: المحددات، الركائز والأطراف المعنية بتطبيقها.....	11
المبحث الثاني: حوكمة الشركات: المبادئ، النماذج والآليات.....	15
المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات.....	15
المطلب الثاني: نماذج حوكمة الشركات.....	18
المطلب الثالث:آليات حوكمة الشركات.....	24

المبحث الثالث: الجهود الدولية في وضع قواعد حوكمة الشركات	28
المطلب الأول: الجهود الدولية في وضع قواعد حوكمة الشركات.....	28
المطلب الثاني:التجارب الدولية لحوكمة الشركات.....	30
المطلب الثالث:الأبعاد من تطبيق حوكمة الشركات.....	35
خلاصة الفصل الأول.....	37
الفصل الثاني: محافظ الحسابات كآلية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في إطار حوكمة الشركات	
تمهيد	39
المبحث الأول: الإطار القانوني لمحافظ الحسابات.....	40
المطلب الأول: التعريف بمحافظ الحسابات، خصائصه ومهامه.....	40
المطلب الثاني: حقوق واجبات محافظ الحسابات.....	43
المطلب الثالث: شروط وصفات ممارسة مهنة محافظ الحسابات.....	44
المطلب الرابع: مسؤوليات محافظ الحسابات.....	46
المبحث الثاني: المحاسبة الإبداعية.....	49
المطلب الأول: نشأة ومفهوم وأسباب المحاسبة الإبداعية.....	49
المطلب الثاني:أساليب المحاسبة الإبداعية.....	54
المطلب الثالث:نماذج انهيار الشركات العالمية.....	60
المبحث الثالث: دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من أثارها.	66
المطلب الأول: دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي..	66
المطلب الثاني: دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة الدخل.	68
المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية	69

خلاصة الفصل.....	70
الفصل الثالث: دراسة ميدانية	
تمهيد	72
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.....	73
المطلب الأول: أساليب الدراسة الميدانية.....	73
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.....	74
المطلب الثالث: أداة الدراسة.....	75
المطلب الرابع: تفريغ وتحليل البيانات.....	76
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة	77
المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.....	77
المطلب الثاني: توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي.....	78
المطلب الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.....	79
المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات.....	80
المطلب الأول: اختيار مقياس الاستبيان.....	80
المطلب الثاني: تحليل متغيرات الدراسةو اختبار صحة الفرضيات.....	83
خلاصة الفصل الثالث.....	89
الخاتمة.....	91
قائمة المراجع.....	95
الملاحق.....	103

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	مقارنة بين النماذج	22
1-2	قواعد عامة للتقييم	55-54
2-2	أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي	57-56
3-2	أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل	59-58
4-2	إجراءات محافظ الحسابات للحد من المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي	67-66
5-2	إجراءات محافظ الحسابات للحد من المحاسبة الإبداعية على قائمة الدخل	69-68
1-3	الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	75-74
2-3	مكونات الاستبيان وعدد الفقرات لكل محور.	76-75
3-3	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	77
4-3	توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	78
5-3	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	79
6-3	جدول تقسيم إجابات العينة وفق مقياس ليكرت الخماسي	80
7-3	معاملات الثبات لأداة الدراسة	82-81
8-3	نتائج عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤثر على مصداقية القوائم المالية.	84-83
9-3	نتائج عينة الدراسة حول تعارض ممارسات المحاسبة الإبداعية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها	85-84
10-3	نتائج عينة الدراسة حول دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في إطار حوكمة الشركات وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية	88-87

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	أهمية حوكمة الشركات	9
2-1	ركائز حوكمة الشركات	12
1-3	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	77
2-3	توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	78
2-3	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	79

قائمة الاختصارات:

الرمز	الدلالة
OECD	Organisation for Economic and Cooperaration Development
NYSE	New York Stock Exchange
SEC	Securities and Exchange Commission
AMEX	The American Stock Exchange
IAS	International Accounting Standards
IFRS	International Financial Reporting Standards
Fifo	First in first out
Lifo	Lest in first out
SPSS	Stistical Package For Sosial Scienc

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	استمارة الاستبيان	103

مقدمة

نظرًا للظروف السائدة في عالم الأعمال ولجوء الكثير من إدارات الشركات إلى تجميل البيانات المالية سعيا منها إلى تحقيق أهداف ذاتية، حيث تستطيع إدارات الشركات التلاعب بالبيانات والقوائم المالية مستغلة بذلك تنوع البدائل والخيارات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد البيانات المالية ويعرف هذا التلاعب بالمحاسبة الإبداعية حيث تلجأ تلك الإدارات إلى استخدام مفهوم المحاسبة الإبداعية من أجل إعطاء صورة غير حقيقية للقوائم المالية وذلك من أجل تحسين الربحية أو تحسين الوضع المالي لهذه الشركات مما يؤثر سلبا على مصداقية تلك البيانات، ومن هنا يمكننا القول أن هذا المفهوم أصبح محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا.

وكنتيجة لذلك التلاعب ظهرت العديد من الفضائح المالية المتمثلة في الأزمات المالية العالمية و تعرض العديد من الشركات العالمية الكبرى للانهيار، وكل هذه الفضائح أدت إلى فقدان ثقة غالبية المجتمع بمعظم الشركات مما أدت الحاجة لإعادة النظر في هياكل مجالس الإدارة من وجهة نظر كل من المستثمرين والإدارة، وأجريت العديد من الأبحاث والدراسات إلى أن السبب الرئيسي يعود إلى غياب الممارسات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والمراقبة والإشراف الفعال على الشركات، بالإضافة إلى نقص الشفافية في عرض البيانات المالية والتلاعب بالحسابات، مما دفع بمجلس الإدارة والباحثين بتوفير آليات مناسبة تحد من الممارسات المحاسبية المضللة وتضمن اختيار سياسات إدارية وقرارات محاسبية مناسبة تنتج تقارير مالية موثوقة بها خالية من الاحتيال والتضليل وذلك من خلال إيجاد جهة إشرافية ورقابية، وهنا أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، حيث ترجع هذه الانهيارات في معظمها إلي الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلى دور محافظي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية، حيث يعتبر وجود محافظ الحسابات كجهة رقابية خارجية أحد ركائز ومقومات حوكمة الشركات، وبعد كل انهيار تتعرض لها إحدى الشركات الكبرى نلاحظ أن أصابع الاتهام تشير إلى دور محافظي الحسابات ولا شك أن محافظ الحسابات يتحمل مسؤولية كبرى في هذا الشأن، حيث أنه بدأ الحديث على أن مهنة المحاسبة والمراجعة خيبت أمال المستفيدين من القوائم المالية بعد هذه الانهيارات لما لها من انعكاسات سلبية ومضاعفة على الاقتصاد العالمي.

في ضوء ذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار العديد من الشركات العالمية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع

المالية الحقيقية لهذه الشركات وهذا ما عبرت عنه المحاسبة الإبداعية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها.

- الإشكالية:

أصبحت المحاسبة الإبداعية محل اهتمام وتركيز من قبل المحاسبين، المدققين، المحللين وكافة المستفيدين والمتعاملين بالبيانات المالية الواردة في القوائم المالية، وبذلك تسعي هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة هذه الأساليب وبيان مدى مبادرة محافظي الحسابات إلى القيام بالإجراءات التدقيقية اللازمة للحد من تلك الأساليب لتحقيق مصداقية البيانات المالية المنشورة، استنادا لما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة في ما يلي: **ما هو الدور الذي يقوم به محافظو الحسابات في الحد و الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية في إطار حوكمة الشركات؟**

ومن خلال الإشكالية المطروحة تتفرع الأسئلة التالية:

- هل تطبيق حوكمة الشركات يوثر على مصداقية القوائم المالية؟
- هل تتعارض ممارسات المحاسبة الإبداعية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؟
- هل يوجد دور فعال لمحافظ الحسابات في الحد واكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في إطار حوكمة الشركات؟

للإجابة عن الأسئلة الفرعية نختبر صحة الفرضيات التالية:

- تعد حوكمة الشركات وتحديد آلياتها أمرا ذات أهمية خاصة في الوقت الحالي وذلك بعد أن أصبحت فاتورة الفساد المالي وسوء الإدارة عبئا على الشركات، مما لها تأثير كبير على مصداقية البيانات المالية؛
- تتعارض أساليب المحاسبة الإبداعية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- هنالك دور فعال لمحافظي الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها.

-أهمية الدراسة:

- إلقاء الضوء على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المحاسبة الإبداعية وما توصلت إليه حتى تكون نقطة البداية لهذا البحث؛

- استعراض أهم الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية؛
- التعرف على التوجهات والوسائل لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية، ومدى مساهمتها في تقييد التلاعب في القوائم المالية ودور المنظمات الدولية المحاسبية في ذلك؛
- الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية؛
- تكمن هذه الدراسة في الربط بين دور محافظ الحسابات في تكامل الإجراءات التي تؤدي إلى الحد من اتساع ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- معرفة الأسباب وراء انهيار الشركات العالمية؛
- إن فهم أفراد المجتمع لدور محافظ الحسابات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية سوف يزيد من شفافية وموثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات.

-أهداف الدراسة:

- الوقوف على الدور الذي يقوم به محافظو الحسابات من أجل الكشف من ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها؛
- معرفة الأسباب من وراء استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية؛
- التعرف على مدى تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية المعلومات المحاسبية؛
- معرفة علاقة الحوكمة بمحافظ الحسابات.

-المنهج المتبع:

لتحقيق أهداف الدراسة ولاختبار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ، مع استقراء وعرض أهم نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بحوكمة الشركات والمحاسبة الإبداعية، والاعتماد على المنهج الاستنباطي وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة النظرية.

-أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تقسيم أسباب اختيار الموضوع إلى:

-أسباب ذاتية:

- لأنني بحكم دراستي في تخصص المحاسبة لم أسمع بموضوع المحاسبة الإبداعية؛
- رغبة وميول الطالبة للاطلاع والبحث في مجال المحاسبة والعمل الميداني لمحافظ الحسابات؛

-أسباب موضوعية:

- قلة الدراسات المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية خاصة الدراسات الجزائرية؛
- محاولة إثراء البحث العلمي لقلة الدراسات والبحوث في مجال الدور الذي يلعبه محافظو الحسابات للحد من المحاسبة الإبداعية؛
- يعتبر موضوع المحاسبة الإبداعية موضوع جديد على الساحة العلمية؛
- ملائمة هذا الموضوع من تخصصنا الدراسي.

-صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع في ما يخص المحاسبة الإبداعية؛
- ضيق الوقت كون المدة الممنوحة من الإدارة لا تتجاوز 5أشهر وهي بذلك غير كافية لتقديم البحث على أكمل وجه وكذا التعمق في المراجع الموجودة؛
- عدم القدرة على إجراء دراسة ميدانية في صلب الموضوع وذلك في ما يخص محافظي الحسابات؛
- عدم استيعاب الكثير لموضوع المحاسبة الإبداعية؛
- هذه الدراسة لم يتطرق إليها أي باحث جزائري؛
- صعوبات فيما يخص الدراسة الميدانية وعدم استقبالنا من طرف محافظي الحسابات؛
- تحفظ بعض الأفراد أثناء الإجابة على بعض الأسئلة أو عدم الإجابة؛
- عدم تقبل أفراد العينة من الإجابة على نموذج الاستبانة وخاصة محافظي الحسابات تزامنا مع فترة مراجعة القوائم المالية.

-الدراسات السابقة:

-الدراسات المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية:

عماد سليم الأغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي على موثوقية البيانات المالية وذلك من خلال دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة الى وجود دور لتطبيق حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية جاءت هذه النتيجة العامة من خلال مجموعة من النتائج الفرعية المتمثلة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لها تأثير على الحد من المحاسبة الإبداعية، خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة متابعة أسباب حدوث الانهيارات المالية للبنوك العالمية.

-ليندا حسن نمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وأثرها على موثوقية البيانات المحاسبية ، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية ، والتعرف على الدور الذي يقوم به مدققوا الحسابات لتلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية في القوائم المالية المدققة

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها أن المحاسبة الإبداعية هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضله معدو هذه البيانات، وأيضا تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية.

من أهم التوصيات الخاصة بهذه الدراسة أن يولي المدققين الخارجيين عن تنفيذ عملية تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة جميع عناصر ومكونات القوائم المالية الاهتمام الكافي، للتعرف على كافة ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية المحتمل تطبيقها.

-الدراسات المتعلقة بالحوكمة:

- بهاء الدين سمير علام، اثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، بحث، جامعة القاهرة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات والنماذج الدولية لحوكمة الشركات وأهم آلياتها بصفة عامة، وتطرقت إلى أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وتأثيرها على الأداء المالي للشركات المصرية وتوصلت إلى مجموعة من النتائج على أنه توجد علاقة بين تركز الملكية و أعضاء مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات، كما أوصى بضرورة نسبة تركز عالية في هيكل ملكية الشركات المصرية.

-فاتح غالب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة،مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف

تناولت هذه الدراسة تحليل أهم التطورات التي حدثت على وظيفة التدقيق لمساهمتها في تجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة وتبيان أثر هذه التطورات الايجابية على حوكمة الشركات مجسدين ذلك في الواقع العملي من خلال قيامنا بدراسة لبعض المؤسسات الصناعية لقطاع الاسمنت في الجزائر، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج تتمثل في أن التنمية المستدامة تتطلب تبني مفهوم الأداء الاجتماعي والمهني، إن التحكم المؤسسي الجيد يفرض عناية خاصة ومسؤولية من إدارة الشركات نحو المجتمع من حيث عدم التمييز في المعاملة والتقيد بمواضيع حقوق الإنسان، إن النظم المحاسبية المطبقة الآن في المؤسسات الصناعية محل الدراسة لا تشمل على الطرق الخاصة بالمحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية.

ما يميز هذه الدراسة:

لقد أوضحت الدراسات السابقة أن ممارسات المحاسبة الإبداعية لها أثر كبير على مصداقية المعلومات المحاسبية وبالتالي مصداقية القوائم المالية، حيث أن معظم الدراسات تناولت اليات الكشف عن هذه الممارسات، الا أن دراستنا الحالية تبن الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في إطار حوكمة الشركات في اكتشاف ممارسات المحاسة الابداعية.

أقسام الدراسة: للإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي

الفصل الأول : كان تحت عنوان الإطار العام لحوكمة الشركات حيث تناولنا في هذا الفصل لمحة عامة حول الحوكمة من خلال النشأة والمفهوم والأسباب التي أدت إلى بروزها على ساحة الأعمال والمبادئ والقواعد التي

ترتكز عليها، و جهود المنظمات الدولية في وضع هذه القواعد، ومعرفة الجوانب التقيمية والأبعاد التي تقوم عليها حوكمة الشركات، وفي الأخير تم عرض تجارب بعض الدول الرائدة في مجال حوكمة الشركات وواقع الحوكمة في الدول الأجنبية و العربية.

الفصل الثاني: كان تحت عنوان محافظ الحسابات كآلية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في إطار حوكمة الشركات حيث تم التطرق إلى الإطار القانوني لمحافظ الحسابات وذلك من خلال التعرف إلى مفهوم محافظ الحسابات وخصائصه وأهم المسؤوليات، والتطرق إلى المحاسبة الإبداعية من خلال نشأتها وأهم أسباب ظهورها وأهم أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، وانهيار بعض الشركات العالمية الكبرى ثم أهم الإجراءات والاختبارات التي يطبقها محافظ الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالي.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية من خلال استبانة.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

تمهيد الفصل الأول

المبحث الأول: مدخل إلى حوكمة الشركات

المطلب الأول:حوكمة الشركات: المفهوم، الأهداف، الخصائص والدوافع

المطلب الثاني:حوكمة الشركات: الأهمية، الأهداف والفوائد

المطلب الثالث: حوكمة الشركات: المحددات، الركائز والأطراف المعنية بتطبيقها

المبحث الثاني: مبادئ، آليات، ونماذج حوكمة الشركات

المطلب الأول: مبادئ حومة الشركات

المطلب الثاني: نماذج حوكمة الشركات

المطلب الثالث: اليات حوكمة الشركات

المبحث الثالث: الجهود الدولية المبذولة في تطبيق حوكمة الشركات

المطلب الأول: الجهود الدولية المبذولة في وضع قواعد حوكمة الشركات

المطلب الثاني: التجارب الدولية لحوكمة لشركات

المطلب الثالث: الأبعاد من تطبيق حوكمة الشركات

خلاصة الفصل الأول

ظهرت حوكمة الشركات بسبب انفصال الملكية عن الإدارة وزاد الاهتمام بها بعد سلسلة الانهيارات التي ضربت أكبر المؤسسات العالمية بالإضافة إلى الأزمات المالية التي شهدها العالم، حيث ارتبط مفهوم الحوكمة ارتباطا وثيقا بالأزمات المالية و الاقتصادية التي كشفت أن عدم تطبيق الحوكمة بالشكل المطلوب قد زاد من حدتها، والتي لم تؤثر فقط من لهم صلة مباشرة بالشركات المعنية أي المديرين والمساهمين والمحاسبين، ولكن أيضا المتأثرين بوجودها مثل الموظفين والعملاء والموردين والبيئة على وجه الخصوص هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاضطراب الاقتصادي الذي شهد العالم نتائجه من خلال الأزمة الاقتصادية الأخيرة، فكل هذه العوامل اجتمعت لتعطي دفعة قوية لظهور موضوع حوكمة الشركات، الأمر الذي أدى إلي البحث عن مفهوم يبين العلاقة القانونية بين إدارة الشركة والأطراف المتعاملة معها لتجنب الصراعات بين هذه الأطراف.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مدخل إلى حوكمة الشركات

المبحث الثاني: مبادئ، آليات ونماذج حوكمة الشركات

المبحث الثالث: الجهود الدولية المبذولة في تطبيق حوكمة الشركات

المبحث الأول: مدخل إلى حوكمة الشركات

إن الانهيارات الكبيرة والأزمات العالمية التي طالت الكثير من الشركات كان سببها الرئيسي هو عـــدم توفر إدارات ذات كفاءة عالية وخبرة ومهارة متميزة، حيث ظهرت أهمية الحوكمة في ظهور ظاهرة الفســـاد المالي والإداري والمحاسبي والسياسي، مما أدى إلى الكثير من المساهمين إلى فقد الثقة في الأسواق المالية، ويرجع السبب في ذلك إلى الإداريين القائمين على إدارة الشركات ومراجعي الحسابات الذين لم يفصحوا عن القوائم المالية والمحاسبية التي تتضمنها الشركات المختلفة، والذي أظهر وجود خلل وعدم ثقة في التقارير المالية وبالتالي بدأ هذا المفهوم يتسع أكثر فأكثر.

المطلب الأول: حوكمة الشركات: النشأة، المفهوم، الخصائص، الدوافع

أصبح مصطلح حوكمة الشركات أحد المصطلحات الرائجة في البيئة الاقتصادية والمالية العالمية نتيجة للاهتمام الذي حظي به من طرف الباحثين ولهذا سوف نتطرق إلي مفهوم حوكمة الشركات ، الخصائص والدوافع.

أولا: نشأة حوكمة الشركات

علي الرغم من الاستعمال الحديث لهذا المصطلح إلا أن الأساس النظري والتاريخي له يرجـــع إلى فكـــرة الفصل بين الملكية والإدارة وما تبعها من علاقة الوكالة، فقد نسبت نشأة حوكمة الشركات للبـــاحثين (A.Berle و G. Mean)[1] سنة 1932 وذلك من خلال الفصل بين وظيفتي الملكية والإدارة، ومن خلال دراستهما توصلا إلى ضرورة فرض رقابة على تصرفات المسيرين حماية لحقوق صغار المساهمين، وتعتبر آراء الباحثين امتدادا لأفكار آدم سميث الذي يرى أن وجود المديرين في مثل هذه الشركات لن يكون أفضل من المالكين، لأنه ليس من المتوقع أن يحمي هؤلاء المديرين أملاك المساهمين بنفس حمايتهم لأملاكهم، ويكـــون الإسراف والإهمال هو السمة الغالبة في مثل تلك الشركات، وبالرغم من وجود عدد من الأعمال السابقة فإن الإطار النظري الحالي للحوكمة يجد أساسا مصدره في نظرية الوكالة والتي يعود الفضـــل في تطويرهـــا إلى الأمريكيين (W.H.Mekling و M.C. Jensen)[2] سنة 1976 حيث قدما تعريفا لعلاقة الوكالة علـــى أنها:"علاقة بموجبها يلجأ شخص صاحب رأس المال لخدمات شخص أخر لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه

---

1) يعتبر G. Mean A.Berle من أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة، وذلك في عام 1932 حيث اعتبر آليات حوكمة الشركات كفيلة بسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية من الممكن أن تضر بالشركة وبالصناعة ككل.

2) يعتبر W.H.Mekling و M.C. Jensen أول من تعرضا إلى مشكلة الوكالة حيث أشارا إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة، وفي هذا السياق أكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات.

المهمة تستوجب نيابته في السلطة"، من جهة أخرى فإن تعاظم أهمية حوكمة الشركات ساهم فيه إلى جانب ظهور نظرية الوكالة الفضائح والأزمات المالية للمؤسسات العالمية مثل انفجار الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا، حيث ساهمت هذه الأخيرة وبقوة في ضرورة تبني مفهوم حوكمة الشركات كأداة تساعد في عملية الإشراف والرقابة والمساءلة على أنظمة وقوانين المؤسسات ومدى الالتزام بتنفيذها. [1]

ثانيا: مفاهيم حول حوكمة الشركات

- **المفهوم اللغوي:** إن لفظ الحوكمة Gouvernance مشتقة من الكلمة الانجليزيةGovern أي يحكم ومنها أتت Gouvernement، Governore، Gouvernance...الخ والتي تعني حكومة، حاكم، الحوكمة بتتابع، وبهذا تجدر الإشارة أن هذا المصطلح قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وقد استحسنه عدد من متخصصي اللغة العربية ومنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ولذلك تم اقتراح استخدام"حوكمة الشركات" كمرادف لمفهوم Corporate Gouvernance، بذلك استقر رأي الاقتصاديين والخبراء على مصطلح Corporate Gouvernance أي حوكمة الشركات، أما الترجمة العلمية التي تم الاتفاق عليها لهذا المصطلح فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة. [2]
- **المفهوم المحاسبي لحوكمة الشركات:** يشير المفهوم المحاسبي إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير أمنة، وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والضوابط والمبادئ المحاسبية. [3]

فيما يلي سرد لبعض التعاريف المتعلقة لحوكمة الشركات التي قدمت من طرف بعض الباحثين والكتاب والمنظمات والهيئات الدولية:

---

[1]) حليصة مجيلي، إيمان عميرش، **دور الهيئات والمنظمات الدولية في إرساء مبادئ حوكمة الشركات**، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 19 و20 نوفمبر2013، ص 423.

[2]) فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص 7.

3) عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص21.

- **التعريف الأول:** "نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط شركات المساهمة مبني على تنظيم عملية اتخاذ القرار في الشركات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة."[1]
- **التعريف الثاني:** الإطار العام الذي يجمع القواعد، العلاقات، النظم، المعايير و العمليات التي تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات."[2]
- **التعريف الثالث:** "الحوكمة تعني النظام العام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول عن التصرفات الإدارية والمالية غير الصحيحة."[3]
- **التعريف الرابع:**"هي مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمسائلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى". [4]
- **التعريف الخامس:** "وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOrganisation for Economic and Cooperaration Development (**OECD**):"ذلك النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال اعتمادا على هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والمديرين وذوي المصالح،كما أنه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، وكذلك تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها وآليات الرقابة على الأداء".[5]

من التعاريف السابقة نستنتج أن حوكمة الشركات هي:

- الآلية والطريقة التي بموجبها يدير المديرون مسؤولياتهم تجاه المساهمين؛

---

[1]) أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص132.

[2]) مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمي وحوكمة الشركات**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،2013 ، ص206.

[3]) محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي حول: عولمة الإدارة في عصر المعرفة**، جامعة الجنان، طرابلس- لبنان، يوم 15-17 ديسمبر، 2012، ص12.

[4]) مقدم عبيرات، رشيدة خالدي، **حوكمة الشركات كآلية لتضييق من فجوة التوقعات في مهنة المراجعة القانونية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، يومي25-26نوفمبر 2013، ص165.

[5]) عطا الله وارد خليل وآخرون، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع،ص22.

- نظام يجب إتباعه لصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة؛
- الممارسات والكيفية التي يتم بها رفع وضبط أداء الشركات؛
- تهتم بمعالجة المشكلات ومواجهتها عن طريق مجموعة من التدابير التي من خلالها متابعة أداء إدارات الشركات والرقابة عليها؛
- تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى؛
- أن يقوم مجلس الإدارة نيابة عن المستثمرين بمسائلة المديرين ومحاسبتهم على أدائهم لتحقيق أهداف الشركة.

ثالثا: خصائص حوكمة الشركات

من خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة الشركات تبينا لنا أن هذا المفهوم يرتبط بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وبالتالي هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم: [1]

- **الانضباط:** ينبغي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- **الشفافية:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث كما تعني العلنية في مناقشة الموضوعات وحرية تداول المعلومات؛
- **الاستقلالية:** لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل؛
- **المسائلة:** إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن طريق تقديم كشف حساب عن تصرف ما، وتشمل المسائلة جانبين هما التقييم ثم الثواب أو العقاب، ويعني أن يتم أولا تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه؛
- **المسؤولية:** المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة؛
- **العدالة:** يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة؛
- **المسؤولية الاجتماعية:** النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

[1]) عمر إقبال توفيق المشهداني، **تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش، الأردن، 2012، ص 223.

رابعا: دوافع ظهور حوكمة الشركات

بدأ ظهور الحوكمة مع بداية شركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة ووجود ظاهرة ما يسمي بالوكالة، أي أن هناك مجموعة من الوكلاء والمساهمين والملاك يديرون أعمال هذه الشركات، وما قد تحمله هذه الوكالة من تضارب في المصالح، ومع مرور الزمن لم يصبح الموضوع فقط قضية انفصال الملكية عن الإدارة وحماية مصالح الملاك، وإنما اتضح على أن هذه الشركات تؤثر تأثيرا كبيرا على المجتمع والاقتصاد ككل، ومن هنا ظهرت فكرة أصحاب المصالح وليس أصحاب الأسهم، بمعني أن الشركات يجب أن تراقب وأنها تحقق جميع المصالح.[1] وتتمثل هذه الأسباب في ما يلي:[2]

- الممارسات غير الأخلاقية من قبل الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين؛
- ضعف مجلس الإدارة الذي يمكن أن يؤثر على الإدارة التنفيذية العليا، والتي قد تعاني من عجز أو قصور في خبراتها للقيام بممارسات إدارية ناجحة؛
- عدم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية التي لا يمكنها اكتشاف ومنع المشاكل؛
- ضعف الأطراف الخارجية في رقابتها للشركة كالقائمين على وضع القوانين ومراجعي الحسابات؛
- إفرازات العولمة المالية وذلك بتعدد حاملي أسهم المنشات المدرجة في البورصة المنتشرين في العالم، وبالتالي صعوبة مراقبة العمليات من طرف المساهمين تأتي آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركات من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر الشركة؛
- سيطرة المديرين التنفيذيين على الشركات واستغلالها لمصالحهم الشخصية بالدرجة الأولي، وذلك إما لضعف مجلس الإدارة أو بالمتواطئ معهم؛
- تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في العديد من الشركات الوطنية والدولية؛
- انهيار العديد من الشركات والهيئات مثل إفلاس بنك الاعتماد الدولي عام 1991، وانهيار وإفلاس مؤسسة الادخار والإقراض الأمريكية سنة 1994، وأزمة جنوب شرق أسيا سنة 1997، وأزمة

[1])صالح بن إبراهيم الشعلان، **مدي إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي**، مذكرة ماجستير، كلية إدارة أعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008، ص20.

[2]) أشرف درويش أبو موسري، **حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص20.

شركة" انرون" في الولايات المتحدة الأمريكية 2001، وكذلك أزمة شركة "ووردكوم" الأمريكية للاتصالات عام 2002.

المطلب الثاني: حوكمة الشركات :الأهداف، الأهمية، الفوائد

ـ نظرا لأهمية وفوائد حوكمة الشركات سعت معظم الشركات الاقتصادية بل والدولية إلي تطبيقها ومن اجل تحقيق أهدافها وضعت التشريعات المختلفة اللازمة لها.

أولا: أهداف حوكمة الشركات

تساعد الحوكمة الجيدة للشركات في دعم الأداء وزيادة القدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركات وتحسين الاقتصاد بشكل عام وذلك من خلال الوصول إلى الأهداف التالية:[1]

- ضمان الشفافية والعدالة والمساواة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية للعمل على تجنب الغش والتدليس وتقليلهما؛
- توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة؛
- مراعاة مصالح العمل والعمال وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي؛
- منع الوساطة والمحسوبية والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛
- تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتعظيم الربحية وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة؛
- الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وتخفيض تكلفة التمويل؛
- وجود هياكل إدارية متكاملة تتضمن تحقيق محاسبة الإدارة أمام المساهمين وأصحاب المصالح.

ثانيا: أهمية حوكمة الشركات

تقوم حوكمة الشركات أساسا على تحديد العلاقة بين المستثمرين ومجالس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وغيرهم، وتهدف إلي زيادة قيمة استثمارات حملة الأسهم إلي أقصي درجة ممكنة على المدى الطويل، وذلك

[1]) فيصل محمود الشواورة، **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، جامعة مؤتة، الأردن، ص ص127-128.

عن طريق تحسين أداء الشركات وترشيد اتخاذ القرارات فيها، وبصفة عامة فإن أهمية حوكمة الشركات تكمن في:[1]

- محاربة الفساد الإداري داخل الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مجددا؛
- تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين للشركات ابتداءا من مجلس الإدارة و والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى من العاملين فيها؛
- تفادي وجود أية أخطاء عمدية أو غير عمدية أو أي انحراف كان ومنع حدوثه أو استمراره؛
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية وتحقيق فعالية الإنفاق وربطه بالإنتاج؛
- تحقيق أعلى قدر من الفاعلية لمدققي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على أعلى درجة من الاستقلالية وعدم خضوعهم للضغوطات من مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين؛
- أداة تمكن المجتمع التأكد من حسن إدارة الشركات حيث تعتمد في إدارتها على أسلوب علمي وعملي يؤدي إلى توفير أطر عامة لحماية أموال المساهمين وتحقيق نظام بيانات ومعلومات عادلة و شفافة تحقق الانسياب ونزاهة الأسواق المالية ولأصحاب المصالح، وتوفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس الإدارات.

[1]) مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2، المجلد رقم 46، جوبلية 2009، ص18.

الشكل التالي يلخص ما سبق.

الشكل رقم(1-1) : أهمية حوكمة الشركات

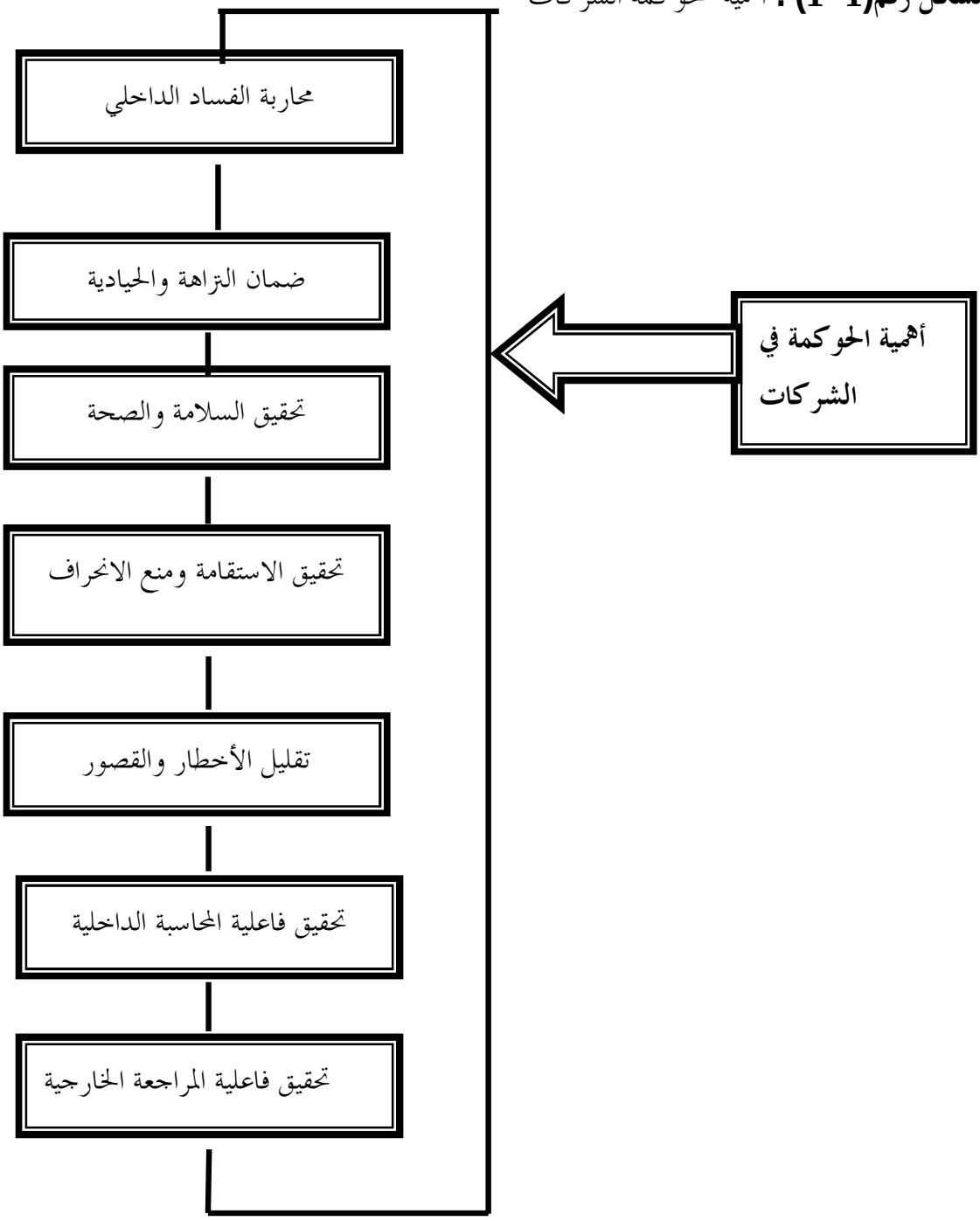

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القـــاهرة، 2005 ص58.

ثالثا: فوائد الحوكمة

لحوكمة الشركات مجموعة من الفوائد تتمثل في: [1]

- تشجيع الحوكمة المؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها؛
- تساعد الحوكمة الشركة على تحقيق النمو المستدام وتشجيع الإنتاجية؛
- تقلل الحوكمة كلفة رأس المال على الشركات حيث أن البنوك تمنح قروضا ذات نسب فائدة أقل للشركات التي تطبق أنظمة الحوكمة مقارنة الشركات غير الملتزمة بالحوكمة؛
- تسهل الحوكمة عملية الرقابة والإشراف على أداء الشركة عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح؛
- تساهم الحوكمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية إذ أن المستثمرين الأجانب ينجذبون إلى أسهم الشركة التي تطبق أنظمة الحوكمة باعتبارها استثمارا في شركة ملتزمة وشفافة، ومن ثم فإن عنصر عدم التيقن يكون أقل مقارنة بالشركات الأخرى؛
- تعمل الحوكمة على استقرار أسواق المال.

المطلب الثالث: محددات وركائز حوكمة الشركات والأطراف المعنية باستخدامها

نظام الحوكمة في المؤسسات كغيره من الأنظمة يحتاج إلى مجموعة من المقومات لتدعيمه وتعزيزه لهذا سنحاول التطرق لأهم هذه المقومات والمحددات والأطراف المعنية بتطبيقها.

أولا: محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات وهما:

- **المحددات الداخلية:** و تتمثل هذه المحددات في ما يلي:[2]
  - القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة؛
  - توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛

---

[1]) مصطفي يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 223.

[2]) مناور حداد، **دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الأول حول: حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، يومي 15و16 سبتمبر 2008، ص7.

- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين؛
- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص وخاصة قدرته التنافسية وخلق فرص العمل؛
- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح.

- **المحددات الخارجية:** تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة وتشمل:[1]

- القوانين التي تنظم وتضمن كفاءة الأسواق مثل قوانين سوق رأس المال، قوانين الشركات، قوانين المنافسة قوانين الإفلاس؛
- كفاءة القطاع المالي(البنوك والأسواق المالية) في توفير التمويل اللازم للمشاريع؛
- درجة تنافسية أسواق السلع وعوامل الإنتاج؛
- فعالية الهيئات والأجهزة الرقابية في تنفيذ رقابة صارمة على الشركات؛
- بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المدققين، المحاسبين، المحامين، الشركات المدرجة في السوق المالي؛

وتعتبر المحددات الخارجية مهمة جدا في تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المؤسسة، وهذا ما يقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي للشركة والعائد الخاص بها.

ثانيا: ركائز حوكمة الشركات

تتمثل ركائز حوكمة الشركات في ثلاثة ركائز أساسية لما لها من أهمية شديدة لتدعيم حوكمة الشركات، حيث أن السلوك الأخلاقي يتم من خلال ضمان الالتزام السلوكي، الرقابة والمساءلة من خلال عدة أطراف رقابية خارجية وداخلية و إدارة المخاطر وهي الكشف عن الخطر وتوصيلها للمساهمين وأصحاب المصالح بالمصرف في الوقت المناسب.

[1]) أمال عياري، أبو بكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية**، الملتقي الدولي حول:حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 7/6ماي2012، ص1-2

وتتمثل هذه الركائز في:

الشكل رقم (2:1): ركائز حوكمة الشركات

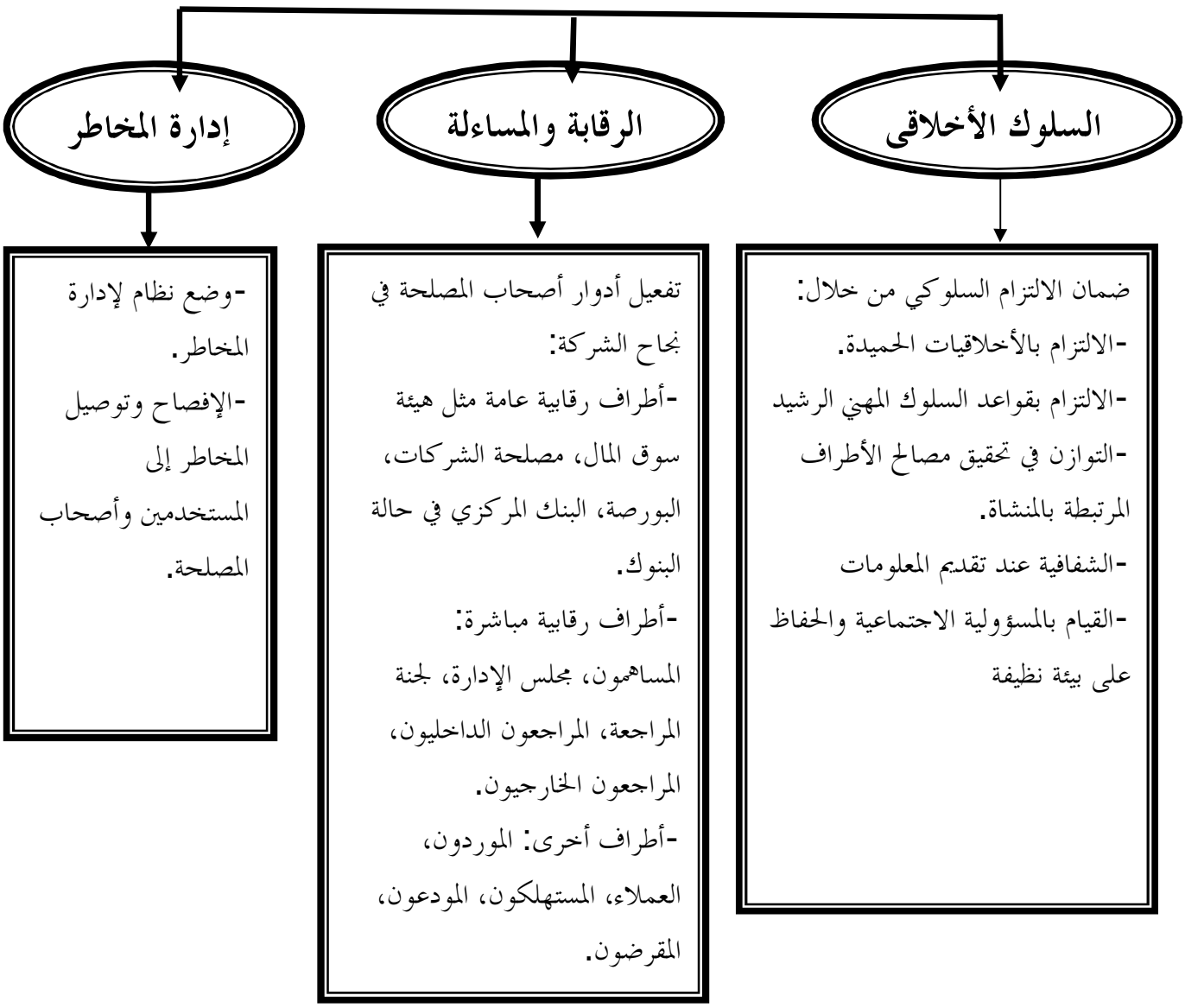

المصدر: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ- التجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص47.

ثالثا: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهي: [1]

- **المساهمين:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل.
- **مجلس الإدارة:** هو المسئول على وضع استراتيجيات وخطط المؤسسة وتحقيق نتائج أعمالها، ينتخب من قبل المساهمين للإشراف على الإدارة العامة للمؤسسة ومراقبة عملها والحفاظ على مصلحة المساهمين.
- **الإدارة:** وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسئولة عن تعظيم أرباح المؤسسة وزيادة أرباحها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.
- **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وبجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، على سبيل المثال الدائنون يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.

[1]) محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري(دراسة مقارنة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 17-18.

المبحث الثاني: مبادئ، آليات ونماذج حوكمة الشركات

حوكمة الشركات نظام لديه مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات، فتعتبر مبـــادئ حوكمـــة الشركات العمود الفقري لها فلا تقوم إلا بها، ومن اجل التطبيقي الكلي لمبادئ حوكمة الشركات يجب توافر مجموعة من الأساليب والطرق والمتمثلة في الآليات والنماذج.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

وتمثل هذه المبادئ العمود الفقري لحوكمة الشركات، فقد حازت على اهتمـــام مختلـــف الهيئـــات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة مثل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية **(OECD)** بنك التسويات الدولي ممثلا في لجنة بازل، مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، علاوة على اهتمام الباحثين والكتاب فلقد تعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة إلى أخرى، ولكن أكثرها قبولا واهتماما هي مبـــادئ منظمـــة التعاون الاقتصادي والتنمية

- **مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:**

قامت هذه المنظمة بإعداد مبادئ لحوكمة شركات المساهمة العامة وتعتبر هذه المبادئ المرجع الرئيسي لحوكمة الشركات على مستوي العالم، تهدف مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عـــن منظمـــة التعـــاون الاقتصادي والتنمية وفق النسخة المحدثة في عام 2004 إلى عرض معايير للممارسات المثلى الشائعة بحيث يمكن لبلدانٍ ذات ثقافات مختلفة الاتفاق عليها دون أن تكون إلزامية وتفصيلية، ويمكن تطبيق المبادئ بغض النظر عن مستوى تمركز الملكية أو نموذج التمثيل في مجلس الإدارة أو إتباع القانون المدني أو العام في البلد المعني، حيـــث تتعلق المبادئ بالشركات المدرجة بشكل أساسي، لكن يمكن أن تكون أداة مفيدة لتحسين حوكمة الشركات غير المدرجة في البورصة.[1]

[1]) كريمة بابا عيسي، **اثر فعالية التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص10.

خلصت المنظمة إلى وضع ستة مبادئ رئيسية للحوكمة المتمثلة في ما يلي:

1. مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

ينبغي على إطار الحوكمة أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، ومن واجبات المراجعة الداخلية التأكد من وجود نظام للحوكمة في الوحدة وتقويم تطبيقه بشكل سليم.[1]

2. مبدأ ضمان حقوق المساهمين:

وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة وتتمثل في: [2]

- الحصول على المعلومات المادية ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم وهذا ما توفره وظيفة العرض والإفصاح المحاسبي؛
- الحق في نصيب من أرباح الشركة وهذا ما تظهره قائمة الدخل؛
- الحق في الحصول على المعلومات الخاصة بالعمليات الاستثنائية التي تؤثر على الشركة، وهذا ما توفره متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأحداث الهامة؛
- الحق في الحصول على المعلومات التي تبين التغيرات في حقوقهم، وهذا ما تظهره قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

3. مبدأ الإفصاح والشفافية

وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير ويتمثل الإفصاح عن: [3]

---

[1]) مركز أبو ظبي للحوكمة، **أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم سلسلة النشرات التثقيفية**، الإمارات العربية، ص16.

[2])OECD Principles and Annotation on Corporate Gouvernance, Arabic Translation, p 7

[3]) محمد شريف توفيق، **مقترح قياس مدى الالتزام بتطبيق القواعد التنفيذية للإفصاح والشفافية في مبادئ حوكمة الشركات**، جامعة الزقازيق، مصر، 2006، ص7.

- نتائج العمليات في قائمة الدخل، الحقوق والالتزامات في قائمة المركز المالي، المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، عوامل المخاطرة، الموضوعات المتعلقة بالعاملين وأصحاب المصالح الأخرى في الإيضاحات حول القوائم المالية.
- ينبغي القيام بمراجعة الحسابات بواسطة مراجع خارجي مستقل كفء ومؤهل لتأكيد صدق البيانات المالية، ويكون مسئولا أمام المساهمين.

4. مبدأ دور أصحاب المصالح

يجب أن يقر الإطار الخاص بالقواعد اللازمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون أو من خلال الاتفاقيات المتبادلة، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة لخلق الثروة وتوفير الوظائف والاستمرارية للشركات السليمة ماليا، ويتضمن هذا المبدأ مجموعة من المبادئ الفرعية وهي: [1]

- احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء؛
- تعمل المحاسبة على توفير المعلومات لأصحاب المصالح بالشكل الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات التي تحفظ حقوقهم؛
- من جانب الإفصاح المحاسبي الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة؛

5. مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

للوقوف على مدى مسؤوليات مجلس الإدارة فان قواعد الحوكمة تتطلب وضع مجموعة من الإرشادات لتطبيق بما تنطوي عليه هذه المسؤوليات من مهام وهي: [2]

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

---

[1]) قدري عثمان إبراهيم، **أثر ممارسة الحوكمة المؤسسية على تنافسية الشركة**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة حلب، سوريا، 2006، ص28.

[2]) ماجد إسماعيل أبو حمام، **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2009، ص23.

- اتخاذ القرارات على أساس معلومات كاملة ودقيقة.
- إعداد الموازنات التقديرية.
- الرقابة المالية بناء على التقارير المحاسبية.
- ضمان نزاهة الحسابات ونظم إعداد القوائم المالية من خلال الاعتماد على معايير محاسبية معتمدة ونظام رقابة داخلي سليم، ومراجعة خارجية.

6. مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب؛ كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين وتتمثل في: [1]

- حماية حقوق الأقلية من خلال الإفصاح عن حقوقهم في القوائم المالية.
- الإفصاح عن مخاطر تركيز الأسهم في يد فئة قليلة من كبار المساهمين.
- الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بما فيهم كبار المساهمين

المطلب الثاني : النماذج الدولية لحوكمة الشركات

تختلف نماذج حوكمة الشركات باختلاف طبيعة البلدان التي تطبق مفهوم حوكمة الشركات حيث تختلف في كل بلد من حيث الظروف الاقتصادية، التشريعية، القانونية، السياسية، الثقافية و الاجتماعية، كما تختلف طبيعة العلاقة بين الشركة والفئات المختلفة من أصحاب المصالح، فكما أشارت المعايير الاسترالية لحوكمة الشركات أنه لا يوجد نموذج واحد لحوكمة الشركات.

فاختلفت الدراسات من حيث التفرقة بين النماذج والنظم المختلفة لتطبيق حوكمة الشركات وعلى العموم تتمثل هذه الاختلافات في: [2]

---

[1]) مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص234-235.

[2]) بهاء الدين سمير علام، **اثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية**، بحث، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2009، ص 10.

- درجة الملكية والتحكم؛
- وجهة النظر إلى الشركة: ويقصد بهذا البعد هل يتم النظر إلى الشركة على أنها آلية تستخدم لتعظيم ثروة الملاك أو أنها كيان اجتماعي يسعي إلى تحقيق مصالح ورغبات العديد من أصحاب المصالح؛
- هوية الفئة المتحكمة من حملة الأسهم فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هناك تعارض في مصالح المديرين، وحملة الأسهم المنتشرين بشكل واسع، وهذا ما يعرف بالمشكلة الراسية للوكالة، بينما في ألمانيا واليابان فإن التعارض يكون بين كبار حملة الأسهم، والأقلية الضعيفة لحملة الأسهم وهذا ما يعرف بالمشكلة الأفقية للوكالة؛
- السوق كأحد آليات الرقابة على الشركات؛
- كفاءة مجلس الإدارة؛
- فئة أصحاب المصالح الذين تتوفر لديهم القدرة على التأثير على قرارات الإدارة.

ويمكن تقسيم نماذج حوكمة الشركات إلى

أولا: النموذج الخارجي لحوكمة الشركات

يتصف هذا النموذج بوجود تشتت في الملكية وبالتالي يكون الصراع حول اختلاف المصالح بين كل المديرين وحملة الأسهم المشتتين، يعتمد هذا النموذج بشكل أساسي على مجلس الإدارة، وخاصة الأعضاء المستقلين لإتمام عملية الرقابة على الإدارة التنفيذية وتقييم الأداء الإداري بموضوعية.

النموذج الأنجلوسكسوني لحوكمة الشركات:

يطبق هذا النموذج في العديد من البلدان على رأسها المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، نيوزيلندا، كندا، جنوب إفريقيا وبعض بلدان الكومنولث، يقوم هذا النموذج على افتراض بأن حوكمة الشركات تستخدم لحماية مصالح واهتمامات حملة الأسهم سواء كانوا أفرادا أو مستثمرا مؤسسيا، لذا يعتبر حملة الأسهم هم الفئة الوحيدة التي لديها القدرة على التأثير على قرارات الإدارة، فالإدارة من منظور هذا النموذج هي وكيل لأصحاب المال(حملة الأسهم) ووظيفتها الأولى هي تعظيم مصالح حملة الأسهم، لذا فإن مقياس نجاح الشركات في هذا النموذج هو مقدار الأرباح والعائد المحقق من الأموال المستثمرة.

يعتمد هذا النموذج على العديد من الأساليب لتحقيق رغبات ومصالح حملة الأسهم مثل ربط المكافآت بالأداء، يمتاز هيكل الملكية لهذه الشركات بالتشتت وبأنه موزع على عدد كبير من المساهمين حيث توفر القوانين حماية للأقلية من حملة الأسهم، يقوم بإدارة الشركة في هذا النموذج مجلس الإدارة واحد وهو المسئول

عن اتخاذ القرارات التنفيذية، والقيام بالدور الرقابي على الإدارة التنفيذية ويتكون هذا المجلس من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين.

يعتبر السوق كأحد آليات الرقابة على الشركات آلية نشطة ذات تأثير، فأسواق رأس المال تمتاز بالكفاءة بالإضافة إلى وجود قوانين والتشريعات التي تسهل من ذلك، يعتمد الملاك في هذا النموذج على آلية ربط المكافآت والتعويضات بأداء المديرين للعمل علي تحقيق مصالح ورغبات حملة الأسهم.[1]

ثانيا: النموذج الداخلي لحوكمة الشركات

على نقيض النموذج الأنجلوسكسوني للحوكمة والقائم بشكل أساسي على تشتت ملكية الشركات وسيطرة الإدارة وتحكمها في عملية اتخاذ القرارات، ويأتي النموذج الداخلي لحوكمة الشركات الذي يطبق بشكل أساسي في كل من ألمانيا واليابان، والذي يعتمد بشكل أساسي على مشاركة البنوك والمستثمر المؤسسي في عملية حوكمة الشركات، حيث تزداد نسبة ملكية البنوك والمستثمر المؤسسي في الشركات فهؤلاء المستثمرين المؤسسين والبنوك تتوافر لديهم القدرة والإمكانيات التي تمكنهم من الرقابة على الإدارة وضبط أدائها.[2]

- **النموذج الألماني لحوكمة الشركات**

يرتبط النموذج الألماني لحوكمة الشركات بنظرة أكثر شمولية فهذا النموذج يسعي إلى شمول أهداف ومصالح الفئات المختلفة لأصحاب المصالح بالإضافة إلى أهداف ومصالح حملة الأسهم، ويتم تطبيق هذا النموذج في العديد من البلدان تأتي على رأسها ألمانيا، سويسرا، نيوزيلندا، النمسا، الدول الاسكندنافية، فمجلس الإدارة الإشرافي في النموذج الألماني يتكون من مجموع أعضاء يمثلون حملة الأسهم والموظفين حيث يفترض هذا النموذج إن تعظيم الثروة يتحقق من خلال تحقيق التناغم من أعضاء رأس المال والعمالة.

وفيما يتعلق بهيكل ملكية الشركات التي تنتمي للنموذج الألماني لحوكمة الشركات فإنه يحتوي على كل من أموال الملاك، والديون لتمويل عمليات الشركات وتعتبر كل من المستثمر الرئيسي والبنوك من أبرز المساهمين في هذه الشركات بنسبة تصل إلى 47% كما أن هذه الشركات تتميز بوجود نسبة تركز ملكية عالية تصل إلى 80% وبالنسبة لبعد مدى وجود سوق كفء للرقابة على الشركات تجد أنه كنتيجة لتركيز الملكية لا تعتبر آلية السوق كأحد آليات الرقابة على الشركات آلية جيدة في النموذج الألماني، وتعتبر أداة غير نشطة نتيجة لارتفاع نسبة تركز الملكية في ألمانيا، بالإضافة إلى الحوافز والقيود القانونية التي تحد من استخدام هذه

[1]) نفس المرجع، ص ص 10-11.

[2]) نفس المرجع، ص ص 11-12.

الآلية لحوكمة الشركات، وفيما يتعلق بمكافآت الإدارة العليا في النموذج الألماني يعتبر أسلوب ربط المكافآت بالأداء غير شائع الاستخدام. [1]

- **النموذج الياباني لحوكمة الشركات:**

يتبنى هذا النموذج وجهة النظر الاجتماعية للمنظمات من حيث اعتبارها وفرد في المجتمع يجب أن يراعي مصالح ورغبات الفئات المختلفة لأصحاب المصالح و مراعاة مصالح وأهداف حملة الأسهم، وهناك نظام في النموذج الياباني يعرف بنظام(Kereitsu)[2] وهذا النظام مبني على تداخل العلاقات بين منظمات الأعمال في اليابان حيث يعتبر حملة الأسهم، الموظفون، البنوك وكبار العملاء هم أهم الفئات في هذا النموذج وأكثرهم تأثيرا على إدارة الشركات اليابانية، ويتفق مع النموذج الياباني من حيث قوة تأثير البنوك على الإدارة، حيث أن البنوك في هذا النموذج تلعب دورا مهما ومؤثرا، فالبنوك تتوافر لديهم القدرة على التأثير بشكل قوي على إدارة الشركات اليابانية هذه القوة مستمدة من نسبية ملكيتها في هذه الشركات، بالإضافة إلى أنها مصدر تمويلي لهذه الشركات، وفيما يتعلق بهيكلة ملكية الشركات اليابانية فهو يتميز بوجود درجة عالية من تركز الملكية وان كانت نسبة ملكيتها أقل من النموذج الألماني.

ويتكون الهيكل الياباني لإدارة الشركات من الجمعيات العمومية، مجلس الإدارة، المديرين، مكتب المراجعين، وتتمثل مسؤولية مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمنظمة، ومسؤولية المديرين في تنفيذ هذه القرارات، ووظيفة مكتب المراجعين في الإشراف على أنشطة كل من مجلس الإدارة والمديرين، تعتبر آلية السوق لرقابة الشركات آلية غير نشطة بالإضافة على أنها لا تعتمد على أسلوب ربط المكافآت بالأداء. [3]

- **النموذج اللاتيني لحوكمة الشركات**

يعتبر النموذج اللاتيني بمثابة نموذج مختلط يجمع بين مجموعة من الخصائص من النموذج الأنجلوسكسوني ومجموعة من الخصائص من النموذج الألماني والنموذج الياباني، وإذا أخذنا دولة فرنسا كدولة ممثلة في هذا النموذج سوف نجد هدف المنظمة يجمع بين وجهة نظر كل من النموذج الأنجلوسكسوني، الألمان و اليابان،

---

[1]) حسياني عبد الحميد، **أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية كإطار لتفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص28.

[2]) هو عبارة عن شبكة من العلاقات المالية وأحياناً الإدارية بين كافة الشركات والبنوك اليابانية، تشتري بموجبه كل شركة أسهماً متقاطعة، بهدف الحصول عليها دون اكتتاب الأجانب بكميات كبيرة من الأسهم تؤثر على الاقتصاد الوطني ككل.

[3]) عماد سليم الأغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من لتأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية**، مذكرة ماجيستر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ص ص 53-54

تعتبر كلا من فرنسا، اسبانيا، ايطاليا وبلغاريا من أشهر الدول التي تطبق النموذج اللاتيني، تمتاز الشركات التي تخضع لهذا النموذج بأنها شركات يقوم بإدارتها مجلس إدارة واحد(المجلس التنفيذي) وهناك شركات أخـــرى تحتوي على مجلسين للإدارة (مجلس تنفيذي وإشرافي)، وفي ما يتعلق بهيكل ملكية الشـــركات في النمـــوذج اللاتيني فنجد أنه يتميز بوجود شركات تخضع لسيطرة الحكومة وشركات تخضع للملكية العائلية.

تعتبر آلية السوق لرقابة الشركات آلية غير نشطة وتستخدم بشكل ضئيل، وفيما يتعلق بربط أسلوب ربـــط المكافآت الإدارة العليا بالأداء فهي محدودة الاستخدام. [1]

[1]) نفس المرجع، ص ص 53-54.

الجدول رقم (1-1): المقارنة بين النماذج.

النموذج / معيار التميز	الأنجلوسكسوني	الألماني	الياباني	اللاتيني
هدف الشركة	تعظيم مصالح حملة الأسهم	تحقيق مصالح الفئات المختلفة لأصحاب المصالح وحملة الأسهم.	تحقيق مصالح ورغبات رغبات الفئات المختلفة لأصحاب المصالح	يجمع بين مراعاة مصالح حملة الأسهم ومراعاة مصالح الأخرى الفئات
الفئة التي تؤثر علـــى إدارة المجلس.	حملة الأسهم	حملة الأسهم أصحاب المصالح	حملة الأسهم، الموظفون، البنوك وكبار العملاء.	حملة الأسهم
مجلس الإدارة	يعتمد هذا النموذج على مجلس إدارة واحد لإدارة الشركة	يعتمد هذا النموذج على مجلسين مجلس تنفيذي وإشرافي	يعتمد على مجلس إدارة واحد.	يعتمد على مجلس إدارة واحد.
وجود سوق كفئ	آلية نشطة حيث تمتاز أسواق رأس المال بالكفاءة، بالإضافة إلى وجود قوانين وتشريعات تسهل من استخدام هذه الآلية.	آلية السوق كأحد آليات الرقابة على الشركات وهي آلية غير نشطة.	تعتبر آلية السوق لرقابة الشركات آلية غير نشطة.	تعتبر آلية السوق لرقابة الشركات آلية غير نشطة
وجود تركز في الملكية	يختص هذا النموذج بوجود تشتت في ملكية شركات الأعمال.	وجود نسبة تركز كبيرة للملكية.	بوجود درجة عالية من تركز الملكية	شركات تخضع لسيطرة الحكومة وشركات تخضع للملكية العائلية.
ربط المكافآت بالإدارة	آلية ربط المكافآت والتعويضات بأداء المديرين للعمل على تحقيق مصالح ورغبات حملة الأسهم.	آلية ربط مكافآت الإدارة غير شائعة	لا تعتمد على أسلوب ربط المكافآت بالأداء	أسلوب ربط المكافآت الإدارة العليا بالأداء فهي محدودة الاستخدام

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: آليات حوكمة الشركات

بهدف تقليل نزاعات الوكالة والتكاليف المرتبطة وأيضا تكاليف المعاملات المختلفة التي تقوم بها الشركة في إطار نشاطها، تسعي الشركات إلى إعداد آليات حوكمة لتحسين أدائها ورفع درجة الفعالية والكفاءة العالية، ووفقا للبنك العالمي يمكن تصنيف هذه الآليات إلى آليات داخلية وخارجية، وهذه الأخيرة تؤثر على سلوك وأنشطة الشركات وتتفاعل فيما بينهما.

أولا: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تمثل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات القوى التي تقع داخل الشركة، والتي تؤثر بصورة كبيرة على ممارسات حوكمة الشركات داخل الشركة، ومن بين تلك الآليات:

- **المساهمون الكبار:** المساهم الكبير هو المساهم النشيط، راغب وقادر على مراقبة الإدارة العليا عمليا، ويمتلك حصة كبيرة من رأس المال الشركة، ويؤدي دور المراقب الرئيسي لعمل الإدارة العليا وعادة ما يكون المساهمون الكبار الأساسيين ضمن الأصناف التالية: الشركات القابضة، المؤسسات المالية؛ الشركات الصناعية والتجارية، المستثمرون الأفراد والعائلات أو المديرين. [1]
- **مجلس الإدارة:** إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع إستراتجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة السوق، ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل في مصلحة الشركة، وفي ذلك الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عنها. [2]

---

[1]) عثمان عثمانية، **الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركة دراسة مقارنة بين بعض الشركات الأمريكية والجزائرية**، مذكرة ماجيستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2011/2010، ص، 47.

[2]) حامد نور الدين، ساسي فطيمة، **دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري**، ملتقى حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7ماي 2012، ص3.

ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان للقيام بعملية الإشراف من بينها:[1]

- **لجنة التعيين:** تهتم بدعم وظيفة إشراف المجلس فيما يتعلق بتحديد وتوصية المرشحين للتعيين في مجلس الإدارة، كما تهتم أيضا بقضايا حوكمة الشركات داخل الشركة وبالاتصالات بين المساهمين.
- **لجنة المكافآت:** وتساعد هذه اللجنة على وظيفة الإشراف المتعلقة بتصميم، مراجعة وتنفيذ برامج تقييم ومكافأة المديرين والمديرين التنفيذيين.
- **لجان خاصة:** تساعد المجلس في الإشراف على القضايا الإستراتيجية مثل متابعة وحدات الأداء الداخلية في مدى تنفيذ الخطط الإستراتيجية.

– **المراجعة الداخلية:** تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية و ذلك بزيادة قدرة المواطنين على مسائلة الشركة حيث يقوم المدققين الداخليين من خلال الأنشطة التي ينفذوها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات الخاصة وتقليل مخاطر الفساد المالي والإداري ، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع اكتشاف حالات الغش والتزوير، وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة، فقد أكدت لجنة "كادبيري" على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في اكتشاف ومنع الغش والتزوير.[2]

– **لجان المراجعة:** ظهرت فكرة تكوين لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لبعض الشركات وقد ساهمت مجموعة من الجهات في تطور اللجنة والمتمثلة في بورصة نيويورك New York Stock Exchange (NYSE)، وهيئة تداول الأوراق المالية Securities and Exchange Commission (SEC)، البورصة الأمريكية للأوراق المالية The American Stock Exchange (AMEX)، والمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ومجمع المراجعين الداخليين، والتي أوصت بضرورة قيام لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، وكذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته في إبداء الرأي في القوائم المالية، و يرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة المراجعة كأداة من

[1]) عثمان عثمانية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2]) بروش زين الدين، دهيمي جار، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، ص13.

أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشـــركات، ودورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها دعم هيئات التدقيق الداخلي ومسؤوليات لجنة التدقيق، فضلا عن دورها في التأكيد علـــى الالتـــزام بمبادئ حوكمة الشركات.[1]

ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تمثل الآليات الخارجية لحوكمة الشركات القوى التي تقع خارج الشركة خصوصا في بيئة تمتـــاز بقـــوة التشريعات في هذا المجال ومن بين تلك الآليات:

- **السوق:** تؤدي الآليات الداخلية غير الفعالة لحوكمة الشركات إلى تدخل السوق من اجل التحكم في الشركة، ومن بين آليات التدخل نجد عمليات الشراء، الاندماج و الاستحواذ، ولكن تبقي الآليات السابقة محل تساؤل كونها آلية تساهم في تحسين ثروة مساهمي الشركات المطبقة عليها.[2]
- **المراجع الخارجي:** نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية علـــى المعلومـــات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فان دور المراجعة الخارجيـــة أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك و إدارة الشركات، كما انه يحد من عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقـــي المتمثـــل في الابتـــداع في الشركات.[3]

التشريع والقوانين:

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشـــكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمـــة، ليس فيما يتصل بدورهم وظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.[4]

---

[1]) جورج دانيال غالي، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص740.

[2]) عثمان عثمانية، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[3]) إبراهيم سيد أحمد، **حوكمة الشركات ومسئولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 194.

[4]) محمد سمير الصبان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004، ص ص315-317.

- **مراقبة الدائنين:** ترتبط بعض الشركات بالدائنين بصورة وثيقة، بسبب حجم ديونها الذي يكون كبيرا في بعض الأحيان، وبالتالي الشركة عرضة لتدخل هؤلاء الدائنين في حالة حدوث مشاكل في حوكمة الشركات، حيث أن الدائنين الكبار يؤدون دورا مماثلا للمساهمين الكبار، لان هؤلاء الدائنين يملكون استثمارات كبيرة في الشركة، وبالتالي دافع قوي لمراقبة الإدارة.

المبحث الثالث: الجهود الدولية المبذولة في تطبيق حوكمة الشركات

من أجل التطبيق الفعلي لقواعد حوكمة الشركات قامت مجموعة من الهيئات الدولية والتي كان لها أثـــر بالغ في تبني هذه القواعد والمتمثلة في البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وكانت هذه الأخيرة لها دور فعال في وضع مجموعة من القواعد والتي تعتبر ركـــائز حوكمـــة الشـــركات، بالإضافة إلى انتهاج مجموعة من دول العالم هذا النظام باعتباره يقوم على الإفصاح والشفافية، ونتيجة لـــذلك ظهرت العديد من الأبعاد من خلال تطبيقها.

المطلب الأول: الجهود الدولية المبذولة في تطبيق حوكمة الشركات

من أجل التطبيق الفعلي لحوكمة الشركات قامت مجموعة من المنظمات والهيئات الدولية المتمثلة في ثـــلاث منظمات دولية ببذل جهودا ملموسة في وضع قواعد حوكمة الشركات و هي البنك الدولي صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أولا: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

على الرغم من أن البنك الدولي يشجع دائما الدول النامية على تبني أفضـــل الممارســـات الدوليـــة والقيـــام بالإصلاحات القانونية والتشريعية، إلا انه لا يعمل في مجال وضع المعايير أو تحديـــد القواعـــد ذلـــك انـــه- بالأحرى- يعطي الدعم المناسب على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي وتتمثل في: [1]

- على المستوى المحلي دعم البنك الدولي مجموعة من التقويمات التي تقوم بها الدولة بنفسها لنفسها والتي تحدد على أساسها مواطن القوة والضعف فيها يختص بحوكمة وبإدارة الشركات مما يســـاعد تلـــك الدول على ترتيب أولوياتها.
- على المستوى الإقليمي اشترك البنك الدولي مع بعض الوكالات الدولية الأخرى في رعاية مجموعة من حلقات النقاش التي تخاطب المسئولين الحكوميين والمشرعين والمنظمين والشركات المحلية والأجنبيـــة والمستثمرين ووكالات التصنيف للمساعدة على الوصول لرأي يتفق عليـــه بالإجمـــاع بخصـــوص الإصلاح.
- على المستوى العالمي فقد عمل البنك مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتوسيع دائرة قواعد إدارة الشركات خارج نطاق دول المنظمة، وقد وقع البنك الدولي مذكرة تفاهم في 21 جوان1999 وذلك

[1])أمين السيد أحمد لطفي، **أساليب المراجعة لمراقبي لحسابات والمحاسبين القانونيين**، الدار الجامعية، القاهرة، 2002/2001، ص ص 749-750.

لرعاية المنتدى الدولي لقواعد حوكمة وإدارة الشركات، وكان الهدف الرئيسي هو مساعدة الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة على تحسين المعايير التي تستخدمها لإدارة الشركات بتبني روح المغامرة في مجال الأعمال والمساءلة وتشجيع العدل والشفافية وتحمل المسؤولية.

وقد توصل البنك الدولي بعد مشاورات مع المنظمات الأخرى إلى وضع نموذج لتقويم نظم حوكمة وإدارة الشركات في الدول النامية، وقد صمم هذا النموذج بحيث يتيح فرصة تقويم نقاط القوة والضعف في مختلف الأسواق، وهذا التقويم سوف يساهم في التقرير الذي يعده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن الالتزام بالمعايير والقواعد والذي يلخص المدى الذي وصلت إليه الدول في الالتزام ببعض المعايير المعترف بها دوليا، وأكد البنك الدولي على أهمية أن تتضمن قواعد وأسس إدارة الشركات الإعسار وحقوق الدائنين بجانب الشفافية.

ثانيا: صندوق النقد الدولي

بالإضافة إلى مساهمة صندوق النقد الدولي في مبادرة البنك الدولي للالتزام بالمعايير والقواعد فقد وضع صندوق النقد الدولي قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بشكل أساسي من اجل شفافية السياسات المالية والنقدية الحكومية، حيث قام بإصدار قانونين وتتمثل في: [1]

- **قانون السياسات المالية:** يشجع صندوق النقد الدولي الأعضاء على تطبيق المدونة القانونية للممارسات الجيدة الخاصة بالشفافية المالية، وهذه المدونة القانونية تؤكد على إن مسؤوليات الحكومة يجب أن تكون واضحة كما يجب توفير المعلومات الخاصة بالأنشطة الحكومة للمواطنين، ويجب عند القيام بإعداد الميزانية وتنفيذها وتقديم تقارير عنها، ويجب أن تتبع المعلومات المالية معايير الجودة المتفق عليها، وان تخضع لنظام تأكيد النزاهة وتؤكد المدونة القانونية للسياسات المالية على أربعة موضوعات هامة وهي وضوح الأدوار والمسؤوليات، توافر المعلومات للجماهير، إعداد الميزانيات وتنفيذها وتقديم التقارير عنها بطريقة واضحة و تأكيد النزاهة.
- **قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية:** قام صندوق النقد الدولي بإعداد قانون الممارسات الجيدة الخاصة بشفافية السياسات النقدية والمالية، وقد وضعت إجراءات الشفافية الجيدة في القانون على أساسين أولهما أن السياسات النقدية والمالية من الممكن أن تصبح أكثر فعالية

[1]) أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة الدولية وعولمة رأس المال**، الدار الجامعية الإسكندرية، ص ص 753،754.

إذا ما عرف المواطنون أهداف السياسة وأدواتها وإذا ما ألزمت الحكومة نفسها بها، وتدعوا أيضا الإدارة الجيدة لأن تكون البنوك المركزية والهيئات المالية خاضعة للمساءلة خاصة عندما تعطى السلطات النقدية والمالية درجة عالية من الاستقلالية، وقد وضع القانون في سياق تطوير المعايير وقواعد الإفصاح العلني للجماهير وإجراءات الشفافية التي وضعت لدعم النظم النقدية والمالية الدولية، كما تدعوا لدرجة أعلى من الشفافية في البنوك التجارية وشركات السندات وشركات التأمين والبنوك المركزية.

ثالثا: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تهدف أسس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى مساعدة الحكومات الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة في جهودها لتقويم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتشريعي لإدارة الشركات فيها، وهي تقدم أيضا المشورة والاقتراحات للبورصة والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى التي تشترك في عملية وضع قواعد جيدة لإدارة الشركات، وقد قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بوضع أسسها على أساس مختلف وجهات النظر من مختلف الدول المتقدمة، وهذه المبادئ تركز بشكل أساسي للشركات التي تتداول أسهمها في البورصة إلا أنها تعتبر مفيدة- إلى الحد الذي يمكن تطبيقها فيه-للشركات التي لا تتداول أسهمها في البورصة مثل الشركات الخاصة والمشروعات التي تمتلكها الدولة. [1]

المطلب الثاني: التجارب الدولية لتطبيق حوكمة الشركات

أدى الاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات إلى قيام العديد من دول العالم بإصدار مبادئ وقواعد خاصة بحوكمة الشركات وذلك من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

أولا: تجارب حوكمة الشركات في الدول الأجنبية

عملت هذه المؤسسات على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات فيها، حيث البريطانيين أول من قاموا بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على سوق الأوراق المالية بلندن ثم قامت دول أخري بتبني هذا المفهوم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ونظرا للاختلافات الاقتصادية السياسية والثقافية للدول سوف نتناول تجارب هاتين الدولتين.

[1]) مركز المشروعات الخاصة، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات**، 2003، ص12.

1 -تجربة المملكة المتحدة

إن إخفاء المشكلات الرئيسية في الحسابات والقوائم المالية المقدمة للمستثمرين والمساهمين هي من أهم الأسباب التي أدت إلى تطور حوكمة الشركات في المملكة المتحدة، حيث تطور هذا المفهوم وتكيف حتى أصبح من ثقافة المفهوم السائد داخل الشركات سواء أكانت مدرجة بالبورصة أم غير مدرجة وتتمثل هذه المحاولات في: [1]

- في عام 1991 قامت كل من بورصة الأوراق المالية بلندن وكذلك مجلس التقارير المالية وجهات محاسبية أخرى إلى البدء بدراسة كيفية إعادة الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات.
- في عام 1992 أصدر تقرير كادبيري Cadbury report تحت عنوان "الجوانب المالية للإجراءات الحاكمة للشركات"، حيث نص على الحاجة إلي تشكيل لجنة بعد إخفاق مجموعة من الشركات العام.
- في عام1993عدلت البورصة قواعد مراقبة السوق، وطالبت الشركات المقيدة بالبورصة بتطبيق التوصيات التي أوردها تقريرCadbury والإفصاح عن مدى الالتزام بها، وذلك اعتبارا من جوان عام1993.
- في عام 1995 صدرت توصيات Green Bury بأفضل القواعد لوضع مكافآت أعضاء مجالس الإدارات والمديرين التنفيذيين، مع تأكيد أهمية الإفصاح عن تفاصيل المبالغ المدفوعة لهم ضمن التقرير السنوي.
- في عام 1995 أصدرت لجنة Hampel Committee مجموعة من القواعد والإجراءات للتشديد على المسؤوليات والواجبات والاستقلالية، كما أصدر مجلس معايير المراجعة البريطاني إرشادات لبيان كيفية إعداد تقاريرهم للتأكد من اجل الإجراءات الحاكمة للشركات.
- في عام 2006 صدر في المملكة المتحدة تقرير " الكود الموحد" لوضع أحسن القواعد والمبادئ لأحسن الممارسات مرتكزا على تقريرCadbury.

[1]) ممدوح محمد العزايزة، **مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص ص 48-50.

2 -تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

ظهرت أول بوادر لمحاولة تبني مبادئ حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات من القرن العشرين على أثر حركات الدمج والاستحواذ على بعض الشركات، وبرز الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات بصورة واضحة عندما قام صندوق المعاشات العامة بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين. [1]

وفي سنة 1987م قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية والتابعة بإصدار تقريرها المسمى Treadway commissio والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارات الشركات، وفي سنة 1999م أصدر كل من (NYSE) و National Association of Securities Dealers تقريرهما المعروف باسم Blue Ribbon Report والذي اهتم بفاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات حيث تضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات تتعلق بصفات أعضاء لجنة المراجعة من استقلال وخبرة في المحاسبة والمراجعة، كما تمت الإشارة إلى تحديد مسؤوليات لجنة المراجعة تجاه إعداد التقارير المالية ووظيفة المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية، وفي أعقاب الانهيارات المالية لبعض كبريات الشركات الأمريكية تم إصدار قانون Sarbanes Oxley سنة 2002، تتمثل أهدافه في إعادة النظر أو تعديل معايير حوكمة الشركة، إضافة متطلبات جديدة للإفصاح، كشف جرائم جديدة مرتبطة بالغش، زيادة العقوبات الجنائية عن الانتهاكات الجوهرية لقوانين الأوراق المالية، وخلق مجلس إشراف قوي على المراجع، حيث تم إلزام الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده. [2]

ثانيا:نماذج حوكمة الشركات في الدول العربية

حظيت قضية الحوكمة باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة بسبب زيادة تداخل الاقتصاديات العالمية عن طريق عولمة أسواق المال وتزايد الدور العام الذي يلعبه القطاع الخاص في مختلف الدول و منها الدول العربية.

---

[1]) صبايحي نوال، **واقع الحوكمة في دول مختارة- مع التركيز على التجربة الجزائرية-** ، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص8.

[2]) أمين السيد احمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، ص 699-700

1-تجربة مصر:

من المعلوم أن هناك غيابا شبه كامل في العالم العربي لتطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات باستثناء المحاولات التي تبذل من طرف دول الخليج و وزارة التجارة الأمريكية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية (غرفة التجارة الأمريكية) بمصر لتطبيق هذا المفهوم، اعتبرت مصر أول دولة عربية يتم إجراء تقييم لممارسة حوكمة الشركات فيها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سنة2001.

لقد بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في مصر منذ عام 2001م وذلك بإجراء العديد من الدراسات من خلال البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والمركز المصري للدراسات الاقتصادية وهيئة سوق المال وبورصتي القاهرة والإسكندرية وغيرهم من الهيئات المختلفة [1]، وقد نتج عن ذلك إصدار أربعة تقارير، الأول في سبتمبر عام 2001 والذي اهتم بتقييم معايير الحوكمة في مصر في ضوء مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والثاني في جويلية عام 2002 والذي اهتم بتقييم معايير الحوكمة في مصر فيما يتعلق بممارسات المحاسبة والمراجعة ، والثالث في أفريل عام2003، والرابع في مارس عام 2004 واللذان اهتما بمدي تطبيق معايير الحوكمة في البيئة الاقتصادية المصرية، وبالرغم مما أشارت إليه هذه التقارير من أن مصر قد أخذت خطوات جادة في مجال تطبيق الحوكمة وذلك من خلال تواجد مفهوم ومبادئ الحوكمة في نسيج عدد من القوانين الحاكمة ولوائحها التنفيذية وتعديلاتها المتمثلة في قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981م ، قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991م ، قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة1992م ، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997م ، قانون الإيداع والقيد المركزي رقم 93 لسنة 2000م .

وتشير المعايير التي منحها التقرير لحوكمة الشركات في مصر إلى وجود العديد من الممارسات الإيجابية وهي أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم كالمشاركة في توزيع الأرباح والتصويت في الجمعيات العمومية والاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة، ويحمى القانون المصري حقوق أصحاب المصالح من حملة السندات والمقرضين والعمال، كما أن معايير المحاسبة والمراجعة المصرية تتسق مع المعايير الدولية، أما الممارسات السلبية فهي ترتبط بالإفصاح عما يتعلق بالملكية والإدارة ومنها الإفصاح عن هياكل الملكية الصريحة والمستترة أو المتداخلة، ومكافآت مجلس الإدارة والإفصاح عن المعلومات، وتعد مصر أول دولة في منطقة الشرق

[1])حسياني عبد الحميد، ص 38.

الأوسط التي تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة. ويؤدى تطبيق الحوكمة إلى تحقيق الشفافية مما يساعد على جذب استثمارات جديدة سواء كانت محلية أو أجنبية كما يؤدى إلى تراجع الفساد. [1]

2-التجربة الجزائرية

رغبا في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي بذلت الجزائر جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها، فضلا عن قيام الحكومة بتنفيذ إصلاحات هيكلية، فإنها تعمل على تحفيز نمو القطاع الخاص، كما الحكومة الجزائرية إلى زيادة نطاق الخوصصة ابتداء من النظام المصرفي والسماح بقدر اكبر من الحرية والفرص للقطاع الخاص، وفي نفس الوقت الذي تجري فيه الخوصصة واكتشاف فرص النمو خارج قطاع البترول ستزداد أهمية حوكمة الشركات لضمان المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال، وهذا ما أدى بالجزائر إلى إصدار النظام المحاسبي المالي الجديد والذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards ومعايير الإبلاغ المالي International Financial Reporting Standards[2]

إذ قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، ومؤسسة التمويل الدوليةIFC لوضع دليل حوكمة الشركات الجزائري، كما انه عقد مؤتمر وطني في 11مارس 2009 أعلنت كل من جمعية كير واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية.[3]

ومنذ إطلاق دليل حوكمة الشركات الجزائرية، بادر عدد من شركات القطاع الخاص الجزائرية بتطبيق مواد اللائحة بشكل طوعي، كما كان تأسيس مركز حوكمة الشركات خطوة ايجابية، وفرت فرصة فريدة للحكومة والقطاع الخاص ليعمل معا على تحسين المناخ الاقتصادي ودفع النمو الاقتصادي في البلاد وبالتالي

---

[1]) حسين قاضي، كنان مالك ندة، **حوكمة الشركات في ظل الأسواق المالية في سورية(دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية)**، مقدمة مؤتمر الأسواق المالية، ، 2008، ص35.

[2]) المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26ماي2008، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد19، الصادر في 25 مارس2009، ، ص3.

[3])عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2010/2009، ص36.

على الحوكمة أن تتواصل مع مجتمع الأعمال حتى تؤسس حورا مستمرا بين القطاعية العام والخاص من اجل تطوير أجندة اقتصادية طويلة الأجل، قائمة على قيم ديمقراطية راسخة، تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الأطراف المشاركة.[1]

المطلب الثالث: أبعاد حوكمة الشركات

من خلال ما سبق من تعريفات للحوكمة نستنتج أن الحوكمة مفهوم متعدد الأبعاد، ويمكن التعبير عنها كما يلي:

- **البعد الإشرافي:** ويتعلق بتدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية، والأطراف ذات المصلحة ومن بينهم الأقلية من المساهمين
- **البعد الرقابي:** ويتعلق بتدعيم وتفعيل سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للشركة، فعلى المستوى الداخلي للشركة فان تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول تفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة، فضلا عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاليته
- **البعد الأخلاقي:** ويتعلق بخلق وتحسين بيئة الرقابية بما تشمله من قواعد أخلاقية، ونزاهة وأمانة ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة
- **الاتصال وحفظ التوازن:** ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين الشركة ممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية سواء الأطراف الخارجية ذات مصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى، حيث يجب أن يحكم الإخلاص العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم، بينما يجب أن تحكم العدالة علاقة الشركة بالعمالة ، ويجب أن يحكم التوافق الوطني علاقات الشركة بالمنظمات الأهلية، كما يجب أن يحكم الالتزام علاقة الشركات بالمنظمات والهيئات الحكومية[2]

---

[1]) هيدوب ليلى ريمة، **المراجعة كمرجع لجودة حوكمة الشركات**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص34.

[2])احمد محمود خليل الاسطل، **دور بيانات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2010 ، ص35-36.

- **البعد الاستراتيجي:** ويتعلق بصياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الاستراتيجي، والتطلع إلى المستقبل إستادا إلى دراسة متأنية ومعلومات كافية على أدائها الماضي والحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استنادا على معلومات كافية من عوامل البيئة الداخلية ومدى تبادل الأثير بينهما.[1]
- **المسائلة:** ويتعلق بالإفصاح عن أنشطة وأداء الشركة والعرض أمام المساهمين وغيرهم مما يحق لهم قانونا مسائلة الشركة
- **الإفصاح والشفافية:** ويتعلق الإفصاح والشفافية ليس فقط عن المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى الشركة، بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة على الالتزام بمبادئ الحوكمة.[2]

[1]) محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص 150، 151.

[2])اشرف درويش أبوموسري ، 2008، ص17.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى حوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف على نشأة حوكمة الشركات التي ظهرت بسبب انفصال الملكية عن الإدارة وظهور نظرية الوكالة و بالإضافة إلى الأزمات المالية ، حيث ساهمت هذه الظروف والعوامل في وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح، حيث تبنت مجموعة من المنظمات والهيئات العالمية والباحثين والكتاب هذا المفهوم وتوسعوا فيه، وأوصوا على ضرورة انتهاج الشركات الاقتصادية العالمية هذا المصطلح، كما بذلت مجموعة من المنظمات الدولية مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية العديد من الجهود في سبيل وضع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، بالإضافة إلى المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات فإنها تحتاج إلى مجموعة من القوانين والتشريعات وتتطلب وجود أسواق ذات كفاءة وتنافسية أكثر.

الفصل الثاني: محافظ الحسابات كآلية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في إطار حوكمة الشركات

تمهيد الفصل

المبحث الأول: الإطار القانوني لمحافظ الحسابات

المطلب الأول: التعريف بمحافظ الحسابات، خصائصه ومهامه

المطلب الثاني: مهام محافظ الحسابات

المطلب الثالث:شروط وصفات ممارسة مهنة محافظ الحسابات

المطلب الرابع: مسؤوليات محافظ الحسابات

المبحث الثاني: المحاسبة الإبداعية

المطلب الأول: نشأة ومفهوم وأسباب المحاسبة الإبداعية

المطلب الثاني:أساليب المحاسبة الابداعية

المطلب الثالث:نماذج انهيار الشركات العالمية

المبحث الثالث: دور محافظ الحسابات في مواجهة أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها

المطلب الأول: دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الابدعيى على قائمة المركز المالي

المطلب الثاني: : دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الابدعيى على قائمة الدخل

المطلب الثالث: : دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الابدعيى على قائمة التدفقات النقدية وحقوق الملكية.

خلاصة الفصل الثاني.

يعد التلاعب في القوائم المالية فناً من فنون التضليل وقد بصعب على جهات المراجعة سواء الداخليين أو الخارجيين من اكتشاف هذا التضليل، حيث ترجع بداية استخدام عمليات التلاعب إلى عهد الثورة الصناعية حيث انحصر سلوك المحاسب المهني في الاستجابة لأهداف الإدارة ومجالس الإدارة، وهنا ظهرت بما يعرف بالمحاسبة الإبداعية والتي أصبحت محل اهتمام وتركيز من قبل المحاسبين والمراجعين على حد سواء ، بل وكافة المستفيدين والمتعاملين مع البيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات المختلفة، ونتيجة لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية تعرضت العديد من الشركات العالمية للانهيار وذلك عن طريق استغلال بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح، ومن أجل الكشف عن هذه الممارسات سنحاول إبراز مدى إمكانية قيام محافظي الحسابات باتخاذ إجراءات المراجعة اللازمة للحد من تلك الأساليب لتحقيق المصداقية للبيانات المالية الواردة في القوائم المالية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار القانوني لمحافظ الحسابات؛

المبحث الثاني: المحاسبة الإبداعية؛

المبحث الثالث: دور محافظ الحسابات في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من أثارها.

المبحث الأول: الإطار القانوني لمحافظ الحسابات في الجزائر

تعتبر محافظة الحسابات من أنواع المراجعة الإلزامية الخارجية التي حددها المشرع في كل بلد، يتولى من خلاله شخص مهني مؤهل ومستقل إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية، ومدى تعبيرها عن النتيجة و المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، أي أن محافظة الحسابات ينصب عملها على الجانب المحاسبي والمالي.

المطلب الأول: التعريف بمحافظ الحسابات وأخلاقياته

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مفهوم محافظ الحسابات وذلك من خلال عدة تعريفات، كما سنحاول التطرق إلى أهم الأخلاق التي يتحلى بها محافظ الحسابات.

أولا: التعريف بمحافظ الحسابات

- **التعريف الأول:** حسب قانون 10-01 المؤرخ في 29جوان 2010 المتعلق بمهنة محافظ الحسابات

تنص المادة 22 من القانون 10-01 المؤرخ في 29جوان 2010 يعد محافظ الحسابات في هذا القانون"كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به." [1]

- **التعريف الثاني:** حسب القانون التجاري المادة 715 مكرر 4

عرفت المادة 715 مكرر4 من القانون التجاري محافظ الحسابات على أنه"هو الشخص الذي يحقق في الدفاتر و الأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباته، ويصادق على انتظام الجرد وحسابات الشركة و الموازنة وصحتها، واحترام مبدأ المساواة بين المساهمين." [2]

---

[1]) المادة 22 من القانون 10-01 المؤرخ في 28 رجب 1431، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 42، الموافق ل2010/7/11، ص 7.

[2]) المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في أفريل 1993، **القانون التجاري**، ص127.

نشير إلى أن مهنة محافظة الحسابات في الجزائر كان ينظمها القانون 08/91 الصادرة سنة 1991 و الذي لم يعدل إلى غاية إلغائه بصدور قانون جديد في جويلية 2010 لينظم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

ثانيا: أخلاقيات مهنة محافظة الحسابات

- **الكفاءة المهنية:** يتطلب محافظ الحسابات تنفيذ مهامه بكل اهتمام وثقة بهدف إنشاء أساس متين لإصدار القرار والحكم النهائي، لذلك يجب أن يكون لديه شهادة تبرير مستوى محافظ الحسابات وتسجيل في المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بالإضافة أن يكون تطبيق ملتزم.

- **سر المهنة:** تعتبر ميزة أساسية للتعامل مع المؤسسات فمن المعلوم أن محافظ الحسابات يطلع ويكشف جميع المعلومات التي يراها ضرورية للقيام بمهامه، الشيء الذي يؤدي إلى التعرف على المعلومات السرية الخاصة بالشركة حيث لا يمكن استغلال المعلومات السرية الخاصة بالشركة سواء لصالحه أو للغير، ومن بين النقاط الأساسية لإفشاء السر:

  - وجوب تسليم وثائق لمصالح الضرائب في حالة استدعائه للشهادة أمام الغرفة التأديبية والتحكيمية؛
  - كما أن محافظ الحسابات يجب مراعاة ضرورة احترام سر المهنة؛
  - إن محافظ الحسابات ملزم بالكشف عن حقيقة الحسابات لكل من المساهمين والشركاء و لوكيل الجمهورية.

- **العلاقة مع زملاء المهنة:** يحرص محافظ الحسابات أن تكون العلاقة مع الزملاء حسنة من أجل التعاون خاصة عند التعويض بالزميل لهذا قد يحتاج إلى بعض المساعدة فاغلب المشاكل التي يواجهها محافظ الحسابات تكون حالة استبداله بأخر داخل المؤسسة.[1]

- **الاستقلالية:** لتحقيق مهنة محافظ الحسابات بكل استقلالية فكرية وأخلاقية يعتبر متنافيا مع هذه المهنة في مفهوم هذا القانون كل من:

[1]) العناق مراد، **دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014/2013، ص22.

- ممارسة نشاط تجاري، لا سيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية أو المهنية؛
- القيام بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛
- قبول مهام التنظيم في محاسبة الشركة التي يراقب حساباتها؛
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى نفس المؤسسة التي يراقبها؛
- الجمع بين ممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد لدى نفس الشركة؛
- البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح التعويضات أو استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

- **المؤهلات العلمية والعملية:** إضافة للشروط السابقة فانه يمكن أن يسجل كمحافظ الحسابات الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط التالية:[1]

- المؤهلات العلمية : المتمثلة في حيازة شهادات الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية من معهد للتعليم المتخصص لمهنة المحاسبة بالنسبة للخبير المحاسبي، و شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق من معهد للتعليم المتخصص لمهنة المحاسبة بالنسبة لمحافظ الحسابات.

- المؤهلات المهنية: يجري التربص المهني للخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب لدى مهني أو شركة يعينهما المجلس الوطني للمحاسبة، تحدد مدة التربص المهني لمحافظي الحسابات بسنتين على مستوى مكتب أو شركة خبرة محاسبية مسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، تحدد مدة التربص المهني لخبراء المحاسبة بسنتين على مستوى مكتب أو شركة خبرة محاسبية مسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين.

- **النزاهة والموضوعية:** يجب أن يكون المحاسب المهني مستقيم وأمين عند أداء خدماته المهنية، وتتضمن تلك الخدمات المهنية خدمات المحاسبة والمراجعة والضرائب والاستشارات الإدارية وخدمات الإدارة

[1]) المواد2-3-8-9، القانون 01/10، المؤرخ في 5 محرم عام 1433، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 65، الموافق ل30 نوفمبر 2011، ص 18.

المالية، يفرض مبدأ الموضوعية التزام كافة المحاسبين المهنيين أن يكونوا صادقين عادلين، بالإضـــافة إلى تحررهم من أي تعارض في المصلحة.[1]

المطلب الثاني: مهام محافظ الحسابات

إن مهنة محافظة الحسابات بصفتها مهنة حرة منظمة و قانونية، فان لها طابع المصـــلحة العامـــة في مراقبـــة الحسابات الاجتماعية للشركات، حيث تمارس هذه المهنة في الشركات الاقتصادية الصغيرة والكبيرة وحتى في القطاع غير الاقتصادي، وترتبط هذه المهنة بالمساهمة في جودة وشفافية المعلومات الـــتي تنشـــرها هـــذه المؤسسات، والتي تستعمل من طرف جميع الأطراف الداخلية والخارجية في اتخاذ القرارات، ونـــذكر منـــها الإدارة، المساهمين، الموظفين، المستثمرين، العملاء، الموردين، البنوك والمؤسسات العمومية وغيرها.

المهام:

تتمثل المهام الدائمة لمحافظ الحسابات دون أي تدخل في التسيير في فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة محـــل المراجعة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمولة بها، و تشمل هذه المهام ما يلي:[2]

- يشهد بأن الحسابات السنوية للشركة منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها مـــن مجلـــس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛

[1]) محمد بشير غوالي، **دور مراجع الحسابات في تلبية مستخدمي القوائم المالية**، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة مرباح قاصدي، ورقلة، 2013، ص130.

[2]) المادة 24 من القانون 10-01، مرجع سبق ذكره، ص18.

- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات و الهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛

- فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

المطلب الثالث: صلاحيات و شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر

من أجل ممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر يتطلب وجود مجموعة من الشروط التي خوله له القانون 01/10 من أجل ممارسة عدة صلاحيات.

أولا: صلاحيات مهنة الحسابات

يمكن لمحافظ الحسابات أداء مهمته بكل فاعلية إذا كان على دراية بالصلاحيات التي خولها له القانون وتتمثل في:[1]

حتى يؤدي محافظ الحسابات مهمته على أكمل وجه خول له القانون مجموعة من الحقوق والتي نص عليها القانون رقم10-01كما يلي:

- يمكن لمحافظ الحسابات الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للشركة أو الهيئة ويمكنه أن يطلب من القائمين بالإدارة والأعوان والتابعين للشركة أو الهيئة كل التوضيحات والمعلومات وأن يقوم بكل التفتيشات التي يراها لازمة؛

- يمكن لمحافظ الحسابات أن يطلب من الأجهزة المؤهلة الحصول في مقر الشركة على معلومات تتعلق بشركات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها؛

[1]) المواد 31- 38 من القانون10-01، المؤرخ في 28 رجب عام 1431، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد42، الموافق ل11جويلية 2010، ص8.

- يقدم القائمون بالشركات كل 6أشهر على الأقل إلى لمحافظ الحسابات كشفا محاسبيا يعد وفق مخطط الحصيلة والوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون؛
- يحضر محافظ الحسابات الجمعيات العامة كلما تستدعي للتداول على أساس تقريره، ويحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهامه؛
- تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالتداولات أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته ولا يمكن احتساب الأتعاب في أي حال من الأحوال على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أو الهيئة المعنية؛
- يمكن لمحافظ الحسابات أن يستقيل دون التخلص من التزاماته القانونية ويجب أن يلتزم بإشعار مسبق مدته 3أشهر ويقدم تقريرا عن المراقبات والإثباتات الحاصلة؛
- حق مناقشة اقتراح عزله، عن طريق مذكرة خطية ترسل إلى المؤسسة والرد والدفاع عن موقفه أمام الجمعية العامة، ويعتبر هذا الحق أحد الضوابط التي تحول دون عزل مدقق الحسابات عزلا تعسفيا أو استخدام ذلك للتأثير على مدقق الحسابات؛
- حق الامتناع عن إبداء رأيه حول القوائم المالية إذا لم يستطيع تكوين رأي حولهما، وعليه ذكر الأسباب التي عرقلت عمله.

ثانيا: شروط ممارسة مهنة محافظة الحسابات

لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر في الشخص القائم بالمهمة الشروط والمؤهلات الكافية، والتمتع بالاستقلالية لأداء مهمته على أكمل وجه، والتي تتلخص في ما يلي: [1]

[1]) المادة 8 من القانون 10-01، مرجع سبق ذكره، ص5.

- **الشروط العامة:** نصت المادة 08 من القانون 10-01 السابق الذكر على وجوب توفر الشروط التالية:

- الجنسية الجزائرية؛

- التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛

- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة عمدية مخلة بشرف المهنة؛

- أن يكون حائز للشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها؛

- أن يكون معتمدا من طرف الوزير المكلف بالمالية أن يكون مسجلا بالغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛

- أن يؤدي اليمين المنصوص عليه في المادة 06 من هذا القانون.

المطلب الرابع: الإطار النظري لمسؤوليات لمحافظ الحسابات في الجزائر

نظرا لأهمية مسؤوليات محافظ الحسابات فقد وضعت تشريعات لهذا الغرض في مختلف دول العالم كقيود على المهام المكلف بها، وعلى هذا الأساس يواجه محافظ الحسابات أثناء تأدية مهامه ثلاثة أنواع من المسؤوليات، ويتحمل محافظ الحسابات مسئولية عامة عن بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج التي يقوم بها.

وتتمثل أنواع المسؤوليات التي يتحملها محافظ الحسابات في:

أولا: المسؤولية المدنية

حسب المادة 61 من القانون رقم10-01 يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه الكيان المراقب الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، و يعد متضامن تجاه الكيان أو اتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون"، و تعني مسؤولية محافظ الحسابات أمام العميل الذي يرتبط معه بعقد مكتوب و تتوفر في هذه المسؤولية ثلاثة أركان أساسية:[1]

- خطأ يصدر من محافظ الحسابات أو إهماله أو إخلاله بواجباته؛

- ضرر يصيب المدعي نتيجة خطأ محافظ الحسابات أو إهماله أو إخلاله بواجباته؛

[1]) المادة 63 من القانون 10-01، نفس المرجع، ص10.

- رابطة نسبية بين الخطأ محافظ الحسابات الذي أصاب المدعي.

ثانيا: المسؤولية الجزائية

حسب المادة 62 من قانون 10-01 "يتحمل الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في التزام قانوني".[1]

وتكون في الحالات التالية:

- تدوين بيانات كاذبة في تقارير أو حسابات أو وثائق قام بإعدادها في سياق ممارية المهنة؛
- المصادقة على وقائع مغايرة للتحقيق من أية وثيقة يتوجب إصدارها قانونا أو بحكم قواعد ممارسة المهنة؛
- عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية إذ تم اكتشافها؛
- عدم احترام سر المهنة في حالة تسريب أسرار خاصة بالمؤسسة.

ثالث: المسئولية التأديبية

يتحمل محافظ الحسابات المسئولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم، تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها، وفق ترتيب تصاعدي حسب خطورتها في:[2]

- الإنذار؛
- التوبيخ؛
- التوقف المؤقت لمدة أقصاها ستة (6) أشهر؛
- الشطب من الجدول.

[1]) المادة 62 من القانون 01/10، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2]) المادة 63 من القانون 01/10، مرجع سبق ذكره، ص 10.

أما المادة 63 من القانون رقم 10-01 فقد حملت الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني، كما أنه لا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا ثبت انه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وأنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات.

المبحث الثاني: المحاسبة الإبداعية

لقد أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية من أهم المواضيع التي شهدها العالم وما صاحبتها من العديد من الأزمات المالية العالمية والانهيارات الحاصلة في بعض الشركات العالمية، ويرجع السبب في ذلك إلى لجوء كثير من إدارات الشركات إلى تجميل البيانات المالية سعياً منها لتحسين الوضع المالي سواء من حيث الربحية أو من حيث المركز المالي لتحقيق أهداف ذاتية.

المطلب الأول: المحاسبة الإبداعية: النشأة، المفهوم وأسباب الظهور

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة المحاسبة الإبداعية و أهم التعريفات المتعلقة بها وإبراز أهم الأسباب التي ساهمت في تطور المحاسبة الإبداعية.

أولا: نشأة المحاسبة الإبداعية

يعود تاريخ استخدام عمليات التلاعب المحاسبية للشركات في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المعترف بها إلى بدايات عهد الثورة الصناعية، حيث كانت تتم عملية التلاعب أثناء إجراء حسابات التكاليف وذلك لأن التصنيع وتطوير أساليبه أوجد الحاجة إلى ما يطلق عليه الآن المحاسبة الصناعية وبالتالي ضرورة وجود موظفين متخصصين في ذلك، وفي ذلك الوقت كانت لكل شركة كامل الحرية في اختيار المبادئ المحاسبية التي تراها ملائمة لاحتياجاتها[1] ، ولكن درجة استقلالية العمل المحاسبية ضعيفة وبالتالي درجة تأثير المحاسب في إعداد التقارير المالية ضعيفة أيضا، حيث انحصر سلوك المحاسب المهني في الاستجابة لأهداف ورغبات المديرين الذين كانوا أصحاب الحق في تقييم الموجودات وتقدير الدخل، وفي القرن الثامن عشر أخذت العديد من الشركات تندمج مع بعضها لتكوين شركات كبيرة وضخمة، الأمر الذي قاد إلى ضرورة وجود استخدام نظام محاسبي لتفادي الأخطاء الحسابية والسيطرة عليها ومنع السرقات وامتلاك القدرة على تحديد الثروة في أي وقت، وفي هذه المرحلة أصبحت عملية تقدير الموجودات الثابتة واهتلاكها وتكاليف صيانتها واستبدالها من أكثر المشكلات التي تواجه المحاسبين، انتقلت عملية إصدار التقارير والبيانات المحاسبية من نهاية المشروع إلى نهاية الفترة المالية، إن تنوع وتعارض أساليب تقييم الموجودات التي كانت في القرن التاسع عشر تعتبر من أهم صفات المحاسبة في هذا القرن، حيث كان يستخدم أسلوبان أساسيان اعتمد الأول على أسلوب التكاليف

[1]) ليندا حسن نمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجيستر، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2009، ص17.

الاستبدالية الموجودات والثاني اعتمد على الموجودات المخصوم منها الاهتلاك، وقد رافق عملية تطور الإجراءات المحاسبية المستخدمة إجراءات خفية للتلاعب في البيانات المحاسبية في إطار القواعد المحاسبية والقانونية.[1]

ثانيا: مفهوم المحاسبة الإبداعية

لقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية، ونظرا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم.

التعريف الأول: تعرف المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أكاديمية بأنها هي:" عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدُّون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و / أو جميعها".[2]

التعريف الثاني: عرفت المحاسبة الإبداعية:" بأنها مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يعتمدها المحاسب لتحقيق مصلحة أصحاب المصلحة بالشركة، وللمحاسبة الإبداعية مظهر قانوني يصادق عليه مراجع الحسابات الخارجي وينتج عن الاستفادة من الثغرات والقوانين والبدائل المتاحة في معايير المحاسبة المعتمدة، ومظهر غير قانوني ينتج عن تواطؤ مراجع الحسابات الخارجي ويتضمن تلاعب وتحريف في الأرقام المحاسبية".[3]

التعريف الثالث: تعرف المحاسبة الإبداعية:" بأنها عملية قيام الإدارة باستغلال الثغرات أو حالات الغموض في المعايير المحاسبية بهدف تقديم صور متحيزة عن الأداء المالي للشركة، وعادة ما يتم ذلك دون الإخلال بنصوص القواعد والمبادئ المحاسبية بل الإخلال بجوهرها".[4]

---

[1]) محمد شبير، **مجلة مال وأعمال**، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، العدد2، الفصل الأول، 2012/2011، ص 17.

[2]) علي محمود الخشاوي، محمد ناصر الدوسري، **المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها**، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، 2008، ص6

[3]) سيد عبد الرحمن عباس بله، **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد12، 2012، ص60.

[4]) رشا حمادة، **دور لجان مراجعة في الحد من ممارسات المحاسبية الإبداعية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26-العدد الثاني-2010، ص95.

التعريف الرابع: تعرف أيضا على أنها:"هي أسلوب من الأساليب المستخدمة في لعبة الأرقام بما في ذلك الاختيار المتعمد وغير المتعمد والتطبيق المخادع وغير المخادع للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتقارير المالية الاحتيالية".[1]

التعريف الخامس: المحاسبة الإبداعية "هي عملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والإجراءات المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها قصد تحقيق أهداف معينة".[2]

يتضح من خلال التعريفات السابقة أن المحاسبة الإبداعية هي:

- ممارسات قانونية لأنها في إطار المبادئ والمعايير المحاسبة الدولية؛
- ممارسات استغلالية في إطار اختيار تقديرات محاسبية؛
- صور من التلاعب غير الأخلاقي يهدف إلى تغيير أرقام الحساب بشكل يخالف حقيقتها ساعد في ظهورها تعدد أساليب القياس المحاسبي مما يعني ذلك أنها تتم في إطار قانوني نتيجة لاعتمادها على المعايير المحاسبية ومبادئها؛
- أن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه.

ثالثا: أسباب ظهور المحاسبة الإبداعية

يعتبر تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة السبب الرئيسي لظهور المحاسبة الإبداعية، فمصلحة المديرين في تقليل الضرائب والأرباح الموزعة، ومصلحة حملة الأسهم في تعظيم العائد على استثماراتهم، ومصلحة الموظفين في زيادة تعويضاتهم الإدارية المختلفة، والمسئولين في تحصيل ضرائب أكثر.

وتعدد المصالح-رغم مصالحها-هو ما تسبب في انتشار المحاسبة الإبداعية وتتمثل الأسباب في ما يلي:

---

[1]) طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالية**، الدار الجامعية، 2009، ص 116.

[2]) عمورة جمال، شريفي أحمد، **دور وأهمية الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و المالية**، الملتقى الدولي: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي 18-19 ماي 2011، ص 4.

- **بالنسبة لمجلس الإدارة:**[1]

- **التهرب الضريبي:** يعد التهرب الضريبي من دوافع الإدارة الرئيسية لاستخدام المحاسبة الإبداعية بمساعدة المالكين الرئيسين وبالتعاون مع مراجعي الحسابات الخارجيين وذلك من خلال تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة النفقات، وذلك من أجل تخفيض الوعاء الضريبي الذي سيتم احتساب قيمة الاقتطاع الضريبي.

- **تحقيق مكاسب شخصية:** تعد من أهم دوافع الإدارة لاستخدام المحاسبة الإبداعية بالتعاون مع مراجع الحسابات الخارجي وعلى حساب كافة الفئات ذات المصالح في الشركة، بل يكون أحيانا على حساب الاقتصاد والمجتمع ككل كما ظهر واضح خلال الأزمة المالية الحالية.

- **الوفاء بالمتطلبات اللازمة:** تتقيد الشركات وإدارتها بالعديد من المتطلبات القانونية والتعاقدية وأحيانا أخرى بالمتطلبات التنافسية اللازمة للاستمرار والمحافظة على الحصة السوقية، إن تحقيق هذه المتطلبات يمكن الشركة من المحافظة على عملائها وزبائنها واستمرار تطورها، لذلك تستخدم الشركات أساليب المحاسبة الإبداعية للوفاء بالمتطلبات اللازمة عندما لا تسمح ظروفها التشغيلية والاستثمارية بتحقيق تلك المتطلبات.

- **للحصول على التمويل أو المحافظة عليه:** غالبا ما تسعى إدارات الشركات إلى الحصول على التمويل اللازم بأشكاله المختلفة، تعاني الشركات من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية وأحيانا لسداد التزاماتها، وهنا تلجأ لإعادة تمويل نفقاتها والتزاماتها من خلال المؤسسات المالية باللجوء إلى أساليب المحاسبة الإبداعية لتحسين نتيجة النشاط والموقف المالي محاسبيا وليس حقيقيا لتحقيق شروط التمويل المفروضة من المؤسسات المالية، وإظهار الوضع المالي للشركة بشكل أفضل مما هو أفضل على أرض الواقع مما دفع بعض المديرين إلى الاعتقاد بأن المستثمرين يركزون فقط على المكاسب قصيرة الأجل، مما جعلهم يسعون إلى تعديل الأرباح المعلنة من خلال تقنيات المحاسبة الإبداعية.

[1]) حسين فلاح، فارس جميل، **أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون، جامعة الإسراء، 2011، ص363.

- **لغايات التصنيف المهني:** [1]تتنافس العديد من الشركات التي تعمل في ذات القطاع للحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني الذي تجربه بعض المؤسسات الدولية والمحلية، ويستند هذا التقييم على العديد من المعايير من بينها تقييم القيمة المالية ووضع الشركة من ناحية القوة المالية، وبالتأكيد يستدل على هذا من خلال القوائم المالية الصادرة عن تلك الشركات، ولهذا تلجأ العديد من الشركات إلى تحسين قوائمها المالية للحصول على تصنيف متقدم وذلك باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المختلفة.
- **لتقوية فرص استفادة الإدارة من المعلومات الداخلية:** أحيانا تسمح قوانين بعض الشركات من أن يقوم مديرو وموظفو الشركة من تداول أسهم شركتهم بحرية كباقي المساهمين، ففي هذه الحالة سيقوم هؤلاء المديرون من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتأخير خروج المعلومات الحقيقية إلى السوق، الأمر الذي يقوي فرصتهم من الاستفادة بالمعرفة الداخلية لأخبار الشركة.
- **التأثير الايجابي على سمعة الشركة في السوق:**[2] إذ عادة ما تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين القيم المالية المتعلقة بأداء الشركات والتي لا تسمح ظروفها التشغيلية أو الاستثمارية من تحقيق هذا التحسن بشكل طبيعي دون التدخل من إدارة الشركة، وان لم يحدث ذلك التدخل من قبل الإدارة سوف تتأثر صورتها بسمعة سلبية تجاه السوق و خصوصا أمام مساهميها.
- **زيادة الاقتراض من البنوك:** يستخدم العديد من البنوك التجارية جملة من المعايير والمؤثرات الائتمانية بهدف تقييم أداء شركات الأعمال كخطوة تسبق اتخاذ قرار منح القروض لهذه الشركات، لذلك تلجا تلك الشركات إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف اتخاذ القرار الائتماني بمنح القروض.

بالنسبة للمساهمين:

- **التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية:** إن تراجع القيم المالية لشركات الأعمال يؤثر سلبا في أسعار أسهمها في الأسواق المالية التي تتداول فيها الأسهم، وإن بقائها كما هي يؤدي بالضرورة

---

[1]) بالرقي تيجاني، **المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد12، 2012، ص37.

[2])ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

إلي انخفاض تلك الأسهم، لذلك فان استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تعظيم هذه القيم ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية.

المطلب الثاني: أساليب المحاسبة الإبداعية

يستغل معدو البيانات المالية الذين يقومون بأساليب المحاسبة الإبداعية بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من أجل تقديم انطباع " مضلل " عن الأرباح وذلك لخدمة مختلف أغراضهم وأهدافهم ، وهنالك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم على القوائم المالية والهدف من هذه الممارسات هو تجميل البيانات إلا أن هذه الممارسات تطبق في إطار قانوني، وفيما يلي سنستعرض أهم تلك الممارسات والهدف من القيام بها.

الجدول رقم(2-1): قواعد عامة للتقييم

العناصر	الخيارات المحاسبية
تقييم العناصر المقيـــدة في الحسابات	– القيمة الحقيقية – قيمة الانجاز – القيمة المحينة
التثبيتات	– التكلفة التاريخية
استهلاك الأصول الثابتة	– الطريقة الخطية – الطريقة المتناقصة – الطريقة المتزايدة – طريقة وحدات الإنتاج
نفقات البحث والتطوير	– تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة ولا يمكن تثبيتها
الاستثمارات طويلة الأجل	– طريقة التكلفة – طريقة القيمة الحقيقية
الاستثمارات المتداولة	– القيمة السوقية – الاعتماد على مبدأ السنوية

مصروفات التشغيل	- توفر شروط رسملة المصاريف
الأصول المالية	– القيمة الحقيقية
تحديد تكلفة المخزون	– التكلفة الحقيقية – طريقة Lifo – طريقة Fifo – طريقة التكلفة الوسطية المرجحة
القروض والخصوم المالية الأخرى	– القيمة الحقيقية
الأصول الثابتة	مبدأ التكلفة التاريخية إظهار إعادة التقييم ضمن حقوق المساهمين
النقدية	الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة
المبيعات	-تسجيل عمليات البيع بالفواتير
الإدماج	-الإفصاح عن نصيب الشركة الأم من أرباح وخسائر شركاتها التابعة أو الزميلة في بند مستقل.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-20.

مما تقدم يتضح أن النظام المحاسبي المالي يسمح لإدارة الشركات بالاختيار فيما بين مجموعة السياسات والطرق والخيارات المحاسبية البديلة لإعداد وعرض القوائم المالية ، كما يتاح لها التحول من طريقة إلى أخرى في حالة وجود سياسة بديلة ، وهنا تظهر المحاسبة الإبداعية التي قد تؤدي إلى إعداد وعرض قوائم مالية مضللة .

أولا: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي

ترتبط أهمية الميزانية بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى الشركة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين، كما تساعد على التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، إن المنافع التي تحققها قائمة المركز المالي يجب أن تقيم في ضوء مجموعة من المحددات، يأتي في مقدمتها أن أغلب الأصول

والالتزامات تقيم بالتكلفة التاريخية، كما أنها تظهر العديد من العناصر التي لها قيمة مالية مؤثرة كالمعرفة ومهارات العاملين، وفيما يلي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية وإبراز أهم الأهداف من وراء هذا التلاعب وتتمثل هذه الأساليب في:

الجدول رقم(2-2): أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي

العناصر	الهدف	أساليب الحاسبة الإبداعية
استهلاك الأصول الثابتة	التقليل من المصروفات من أجل زيادة الأرباح	إن الشركات تلجأ إلى استغلال اختيار طريقة احتساب الاستهلاك بما يتماشى مع مصلحة مركزها المالي، فمن المتعارف عليه محاسبيا أن يتم استهلاك الأصول إما بطريقة الاهتلاك الخطي، الاهتلاك المتناقص، الاهتلاك المتزايد، الاهتلاك عبر وحدات الإنتاج، ومن جهة أخرى لا تتضمن المبادئ المحاسبية على أية شروط تحدد الأعمار الإنتاجية للأصول ، أي لا تحدد المدة الزمنية لاستهلاك الأصول الثابتة، الأمر الذي يتيح للإدارة فرصة زيادة أو تخفيض أعمار الأصول حسب ميولها الشخصية أو المؤسسية، وإذا ظهرت الحاجة إلى الحكم الشخصي تقدير عمر الأصل الإنتاجي توفر للمديرين الفرصة في تمديد أو تقصير عمر مدة الاستهلاك للحصول على مصروفات في الفترة أقل أو أكثر بالتالي التحكم في الأرباح، ذلك أن القيمة الدفترية للأصل تتناسب طرديًا مع عمرها فزيادة مدة استهلاك الأصل يعني تقليل مع معدل الاستهلاك، و بالتالي زيادة قيمة الأصل في قائمة المركز المالي والعكس صحيح
الأصول المعنوية	تهدف الإدارة إلى زيادة قيمة موجودات الشركة لتحسين نسب الملائمة المالية بالإضافة إلى تحسين رقم الربح عن طريق تخفيض مصروف إطفاء هذه الأصول	الشركات لا تضع في إيضاحاتها بندًا حول أعمار الأصول المعنوية، ، فأعمار الأصول المعنوية مختلفة من شركة إلى أخرى وبهذا القدر من المرونة والاختيارية، قد يتم اختيار فترة إطفاء طويلة تكون أكثر من العمر الاقتصادي للأصل المعنوي، وبذلك تقلل هذه الفترة من مصروف الإطفاء ويزيد ذلك من إيرادات الفترة، الاعتراف محاسبيا ببعض الأصول غير الملموسة بما لا ينسجم مع الاعتراف بها وفقا لمعايير المحاسبة مثل الشهرة غير المشتراة، وتغيير طرق اهتلاك الأصول المعنوية.
النقدية	تهدف إلي تحسين نسب السيولة	عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

الأصول الثابتة	تحسين أرباح الشركة بتضمينه فائض إعادة التقييم أو بتخفيض مصروف الاستهلاك	إظهار الأصول في الميزانية العمومية بالقيمة الناتجة عن إعادة التقييم وعدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية وإظهار الفائض عن إعادة التقييم في قائمة الدخل عوضا عن إظهاره ضمن حقوق المساهمين، عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض أو عدم الإفصاح عن الأصول المؤجرة، التلاعب في تصنيف بعض الأصول الثابتة بقصد التأثير على مصروف الإهلاك والقيم التي تدرج بها الأصول في الميزانية العمومية، مثل إعادة تصنيف الأراضي المملوكة إلى أراضي تحت التطوير.
الاستثمارات المتداولة	تهدف الإدارة إلى زيادة أو المحافظة على قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة.	تقييم الاستثمارات المتداولة بأسعار السوق غير الصحيحة، إعادة تصنيف الاستثمارات من متداولة إلى طويلة الأجل عند هبوط أسعارها السوقية.
الذمم المدينة	زيادة نسب السيولة	ويتم التلاعب فيها من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة.
الأصول الطارئة	زيادة الإيرادات	حيث يتم الاعتراف بالأصول الطارئة و إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها مثل الاعتراف بإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيها
الاستثمارات طويلة الأجل	التأثير في حساب الاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة ونتيجة أعمالها بإظهار نصيبها في الأرباح فقط دون الخسائر	تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل كالتحول من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية، عدم إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة، عدم استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة (مثل المبيعات والقروض المتبادلة)عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة.
الالتزامات المتداولة	تخفيض قيمة الالتزامات المتداولة لتحسين نسب السيولة.	الحصول على قرض طويل الأجل قبل انتهاء الفترة المالية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل.
الالتزامات طويلة الأجل	تحسين نسب السيولة وأرباح الشركة بتضمينها مكاسب إطفاء السندات قبل استحقاقه	مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية واستخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل.

المخزون	زيادة قيمة المخزون السلعي لزيادة قيمة الأصول المتداولة والتأثير في نسب السيولة	و تتمثل في تغيير غير مبرر في طبيعة تسعير المخزون من طريقةFIFOإلي LIFO.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قواعد التقييم، من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ثانيا: أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل

يمكن استعراض أهم الأساليب والطرق وأهداف التلاعب في قائمة الدخل في الأساليب الآتية:

الجدول رقم(2-3): أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل

العناصر	الهدف	إجراءات المحاسبة الإبداعية
رقم المبيعات	تحسين رقم المبيعات في قائمة الدخل عن طريق زيادته بمبيعات صورية، ومن المؤشرات على هذه الإجراءات الزيادة غير الاعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات	إجراء صفقات بيع صورية قبيل انتهاء الفترة المالية ليتم إلغائه لاحقا في الفترة التالية.
تكلفة البضاعة المباعة	تخفيض تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل لزيادة الأرباح	قيام الشركة بتسييل مخزونها السلعي الذي سبق تقييمه بطريقة Lifo.
مصروفات التشغيل	زيادة الأرباح التشغيلية ومن ثم زيادة صافي الأرباح	رسملة مصروفات ايرادية لا تنطبق عليها شروط الرسملة مثل مصروفات الصيانة.
نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة	تحسين ربحية الشركة من عملياتها التشغيلية من خلال أنشطة غير تشغيلية	عدم الإفصاح عن الأثر المترتب على قرار إغلاق خط إنتاج يؤثر بشكل جوهري في نتيجة أعمال المنشاة.
تسجيل إيراد مزيف	زيادة الإيرادات	تتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة
تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك	زيادة الإيرادات	حسب الأصول المتبعة فإن تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة، وفي هذه الطريقة يتم الاعتراف محاسبيا ودفتريا بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاتها على أرض الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة.
البنود الاستثنائية والبنود غير العادية	زيادة أرباح الشركة الأم	دمج نصيب الشركة في أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عن ذلك.

نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة	التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على مستقبل جيد متوقع	تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيه الشركات أوقات صعبة، لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل.
نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة	تغطية المصاريف المتوقعة المستقبلية من المصاريف الجارية	إن هذا النوع من التلاعب ذو تلاعب بحسابات الموجودات حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل، مثل الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات، وقد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل مثل المباني والآلات التي تعد أصولا يحسب اهتلاكها على مدي طويل الأجل، في الوقت الذي تكون فيه الفائدة منها قد تحققت فعليا، وفي بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة، وبالتالي يتم تسجيله كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل.
نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحق	تغطية الخسائر المتوقعة في السنوات المقبلة من الإيرادات الجارية	تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية (الحالية) ونقلها إلى فترة لاحقة تكون الحاجة لها أكثر، وعادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية ممتازة، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات محاسبية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون عصيبة، ومن المعروف محاسبيا أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المالية التي تحققت واكتسبت فيها إذ تمت الخدمات المقدمة مقابل هذه الإيرادات في الفترة المالية نفسها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قواعد التقييم، من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ثالثا: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية

تعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة، ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية

من خلال توفير معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة وتتمثل في:[1]

- يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية.

- تستطيع المنشاة دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة ونبعدها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية، وبالتالي فان هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة.

- إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب، فمن خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث أنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية.

- تضمين عائدات الاستثمارات واعتبارها إيرادات تشغيلية، أشارت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى ضرورة فصل عائدات الاستثمارات عن العائدات التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية.

رابعا: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق.

إن جميع عناصر بنود هذه القائمة معرضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراءات تغيرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، وكذلك رأس مال المكتسب ورأس المال المحتسب، والتي تمارس على إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر الخيارات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية.[2]

[1]) من إعداد الطالبة بالاعتماد على شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، ص ص 148-149.

[2]) نفس المرجع والصفحة، ص ص 148، 149.

المطلب الثالث: نماذج انهيار الشركات العالمية

كنتيجة للتلاعب بالقواعد و القوانين للشركات ومدى تأثيرها على مصداقية القوائم المالية تعرضت العديد من الشركات للانهيار، وترجع أسباب انهيار تلك الشركات هي استعمال إدارة الشركات لممارسات المحاسبة الإبداعية التي تتمثل في تجميل القوائم المالية وتضخيم الأرباح وعدم الإفصاح الحقيقي عن القوائم المالية.

- **أولا: شركة انرون**

يعد انهيار شركة "إنرون" من أبرز الشركات التي سقطت نتيجة لعدم تطبيق أو انعدام أخلاقيات المهنة، حيث سقطت الشركة العملاقة بأصول تقدر قيمتها 63.4 مليار دولار الأمر الذي شكل أكبر إفلاس لشركة أمريكية وربما على مستوى العالم أجمع، لقد كانت نهاية مؤسفة لمساهمي تلك الشركة العملاقة وهم يشاهدون أصول شركتهم تهوي من آلاف الملايين من الدولارات إلى لاشيء تقريباً خلال فترة وجيزة لا تكاد تذكر، وترجع أهم الأسباب إلى انهيار هذه الشركة إلى: [1]

- أن مجلس الإدارة أوكل مهمة مراجعة الصفقات التي تقوم بها الشركة للجنة فرعية داخل الشركة، ولم تقم اللجنة إلا بمراجعة خاطفة سريعة لتلك الصفقات، كما أن مجلس الإدارة أخفى معلومات في غاية الأهمية كان من الممكن أن تؤدي معرفتها إلى اتخاذ بعض الإجراءات المناسبة.
- قامت إدارة الشركة بتضخيم أرباح الشركة إلى حوالي مليار دولار في العام الذي سبق انهيار الشركة، كما أن الرقابة الداخلية في الشركة قد فشلت من الناحية الأخلاقية والمالية كنتيجة للخداع المستمر. إضافة إلى أن مكتب آرثر أندرسن الذي كان مكلفاً بمراجعة حسابات الشركة كان يقوم بالمراجعة الداخلية أيضاً بالإضافة لكونه يقدم خدمات استشارية هائلة.
- تعد حادثة إنرون تذكيراً هاماً لطبيعة العلاقة المهمة بين المراجعة الداخلية مع لجنة المراجعة؛ حيث يحتاج المراجعون الداخليون كما هو الحال بالنسبة للمراجعين الخارجيين لرفع تقاريرهم إلى لجنة المراجعة بكل ما يواجههم مباشرة بدلاً من الرفع للإدارة.

كما أن مكتب المراجعة العالمي الكبير آرثر أندرسن والذي كان أحد المكاتب الخمس الكبرى آنذاك تقاضى مبلغ 25 مليون دولار كأتعاب لقيامه بمراجعة حسابات شركة إنرون في عام 2000، في حين أنه تقاضى مبلغ

[1]) عادل رزق، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية**، المجلد19، العدد 2، السنة19 جويلية، ص6.

27 مليون دولار لقيامه بالأعمال الاستشارية لنفس الشركة في نفس العام وهو الأمر الذي يعد دليلاً آخر على أن استقلال المراجع وحياده يصبح مهدداً إذا جمع بين هاتين المهمتين، بل إن مكتب آرثر أندرسن كان يقوم بالإضافة للمهمتين السابقتين بمهمة المراجعة الداخلية لنفس الشركة وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في حدوث تلك الفضائح المالية، ولذلك فشلت شركة آرثر أندرسن في أن تدلي برأي صادق وعادل بسبب الضعف في المعايير الأخلاقية المهنية وهو ما أدى إلى انهيارها وخروجها من ميدان المنافسة[1]، من الواضح أن الشركة استخدمت كثيرا من الأساليب المحاسبية المسماة أساليب تضخيم الأرباح وذلك للحفاظ على ارتفاع سعر السهم حيث قامت بإصدار أسهم مما أدى إلى تضخيم الأصول وحقوق المساهمين بنحو 1.2 مليار دولار دون وجود تدفقات نقدية حقيقية نتيجة للمعالجات المحاسبية الخاطئة التي أدت إلى اعتبار بعض المعلومات بنوداً خارج الميزانية، وقد اعترفت إدارة شركة إنرون بتضخيم الأرباح بمبلغ 586 مليون دولار وإخفاء ديون بمبلغ 2.6 مليار دولار بالإضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات مما يعطي صورة جيدة عن نجاح الشركة، كما قامت بإنشاء العديد من الشركات المشتركة والتي تمتلك فيها حصص كبيرة وذلك لتستطيع تحويل الخسائر من دفاترها إلى دفاتر الشركات ومحاولة إصباغ تلك المحاولات بصبغة قانونية لا تتعارض مع القواعد والقوانين، ولذلك يتضح لنا أن الهدف الرئيسي لإنشاء تلك الشركات المشتركة كان التلاعب بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وكان السبب الرئيسي وراء تلك المحاولات تحسين صورة القوائم المالية وليس الوصول إلى أية منافع اقتصادية،[2] ولذلك اهتزت صورة الشركة لدى المستثمرين والمحللين ، ولا يرجع السبب في فشل لجنة المراجعة إلى قضية قوانين ومتطلبات نظامية ولكن القضية تبدو أخلاقية إلى حد بعيد، حيث تواجد بشركة إنرون "صورياً" نظام لحوكمة الشركات يشمل ميثاقاً أخلاقياً ولجنة مراجعة، غير أنه لاشيء من ذلك حقيقي كان موجوداً على أرض الواقع وقد أوضح بعض الكتاب أن انهيار شركة إنرون وغيرها لم يكن نتيجة وجود خرق في النظام لكنه فشل ذريع في الرقابة ومبادئ حوكمة الشركات.[3]

ثانيا- شركة آرثر أندرسون

---

[1]) عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، 2006 /2007، ص، ص 127.

[2]) براق محمد، قمان عمر، **ملتقى الدولي حول حوكمة شركات كآلية من الفساد المالي والإدادور** حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06- 07 ماي 2012، ص06.

[3])إحسان بن صالح المعتاز، **أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة انرون والدروس المستفادة**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، قسم المحاسبة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، العدد1، 2008، ص274، 275.

بدأت الشركة نشاطها في مدينة جاكسون بولاية ميسيسيبي في عام 1983 تحت مسمي شـــركة الخـــدمات المحدودة للاتصالات للمسافات البعيدة وفي عام 1989 اندمجت الشركة مع مؤسسة الشركات المتميزة وتحولت إلى شركة عامة وتم قيدها في البورصة وفي عام1995 اسم الشركة إلى LDSS World Com ولاحقـــا إلى شركة الاتصالات العالميةWorld Com وفي عـــام 1998 اســـتحوذت الشـــركة علـــى شـــركة MCI Communication غير أنه قد صاحبها سوء الحظ مع بوادر انفجار فقاعة أسعار أسهم شركة الاتصـــالات في عام 2002 فقد انهارت الأسعار بعد أن كانت قد ارتفعت إلى مستويات قياسية في ظل توقعات غير واقعية بشأن ربحيتها المستقبلية، ومنذ عام 1999حتى ماي 2002 استخدمت الشركة حيل محاسبية لإخفاء مركزها المالي.[1]

لقد أظهرت انهيار شركة Enron للطاقة فضائح مكاتب المحاسبة، كون إن محاسب شركة آرثر أندرسون اخفت خسائر ما يقارب 1.2 مليار دولار والمتعلقة بشركة انرون، وهذا ما بينته لجنة التحقيق إذ وبعد الفحص والتحري تبين أن العمليات المحاسبية الأصلية بالتعامل مع شركات LJM1 و LJM2 و Chew Co. والتي أدت إلى الانهيار كانت عمليات ذات هيكلية مغلوطة ومخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وهذه العمليات المغلوطة تمت تحت موافقة وإشراف مدققي ومستشاري والشركة الخارجين Anderson والدليل على ذلك المبلغ المدفوع لهم مقابل تلك الاستشارات والبالغ 5.7 مليون دولار، والذي جاء ذكره ضمن تقرير مجلس الإدارة، وعند حدوث كارثة Enron ، فتحت الحكومة تحقيقا حول هذا الأمر ولاكتشاف مختلف التلاعبات المالية، قم السيد "ديفيد دنكان" الشريك المسئول في مؤسسة أندرسون عن مراجعة حسابات Enron بالتخلص من جميع المستندات ذات العلاقة بالقضية التي تثبت تواطؤ "آرثر أندرسون" مع شركة Enron، وقد زعم انه تلقى نصيحة في بريده الالكتروني من المحامية "نانسي تمبل" العاملة بالمؤسسة تنصحه بالتخلص من المستندات إلا أن المحامية أنكرت ذلك وقد قامت الشركة بفصل السيد "دنكان".

وقد تمت أدانت الشركة بالاتهامات المنسوب إليها ، وسحبت هيئة الأوراق الماليـــة والبورصـــة الأمريكيـــة رخصتها في 31 أغسطس 2004، وعاد الترخيص للشركة بحكم للمحكمة العليا في 31 مايو 2005، إلا أنها

[1]) غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 67.

لم تعد ذلك الصرح العظيم ، فقد فقدت الشركة عدد من عملائها، انخفض عدد عمالها من 28 ألف داخـــل الولايات المتحدة الأمريكية 85 ألف حول العالم إلى 200 موظف.[1]

ثالثا - شركة وورلد كوم

الشركة عبارة عن مجموعة مؤسسات "ووردكوم" لإدارة المعلومات وتزويد خدمات الاتصالات والانترنت وتعد من أضخم شركات الأعمال في التجارة الأمريكية والدولية، تمارس هذه الشركة أعمالها منذ أكثر من عشر سنوات، واندمجت عام 1998مع شركة MCI للاتصالات بصفقه وصلت قيمتها إلى مبلغ قدره 40 مليار دولا أمريكي، وتعد ثاني أكبر شركة أمريكية للاتصالات وخدمات المعلومات، وقد اتهمت من قبل محكمة نيويورك الفيدرالية بالاحتيال بعد اعترافها بإخفاء تكاليف بلغ قدرها 4 مليارات دولار مما دفع الشركة إلى إشهار إفلاسها في واحدة من أكبر الفضائح المحاسبية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، و تجدر الإشارة أن الشركة منذ سنة 1999 حتى شهر ماي 2002، قد أبدعت في استخدام حيل محاسبية لإخفاء مركزها المالي، وقدمت صورة مغرية مبالغ فيها عن أرباحها، بهدف رفع سعر السهم ، مما أدي إلى تحقيق ثراء للمدير التنفيذي الذي كان قد اشتري حصة من أسهم الشركة بأسعار منخفضة، وبعد التحقيقات تأكد أن الشركة قد ضخمت أصولها بما قيمته 11 بليون دولار.[2]

تمثلت أهم العوامل التي أدت إلى سقوط هذه الشركة بالاتي:[3]

1- الممارسات المحاسبية غير الصحيحة والتلاعب في حسابات التدفقات النقدية للشركة لكي تظهر بشكل يتماشي مع توقعات المستثمرين في البورصة، فقد استخدمت الشركة خدعا محاسبية للتغطية على وضعها المالي المتدهور ومن أبرز ما قامت به لتضخيم بيانات الأرباح ما يلي:

- احتجاز الأرباح لأكثر من 10 سنوات.
- احتجاز احتياطات كبيرة.
- زيادة نسبة العلاوات و المكافئات للمدراء التنفيذيين بالشركة.

---

[1]) شوقي جبار، فريد خمالي، **دور المراجعة الخارجية في إرساء دعائم حوكمة الشركات دراسة الفضائح المالية**، الملتقى الدولي الثامن: مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 11-12 أكتوبر2011، ص ص 24-25.

[2]) هندي منير، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء مداخل حوكمة الشركات**، المعارف، الإسكندرية، 2009، ص ص 9، 10.

[3]) علي حسين الدوغجي، أسامة عبد المنعم سيد علي، **دور قانون (ساربنيز – أوكسلي) في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، الأردن، ص ص 14،15.

- أكدت لجنة الأسواق المالية في الدعوى المقدمة ضد الشركة بأنها قد دخلت في خطة وجهتها وأقرتها إدارتها العليا وتتمثل في:
- إخفاء نفقات بمبلغ 8 مليار دولار
- الإعلان عن تدفقات مالية غير حقيقية أقرتها إدارتها العليا بلغت قيمتها 393 مليار دولار في عام 2001 بدلا من خسائرها الفعلية البالغة 662 مليون دولار، وفي الربع الأول من عام 2002 أعلنت لشركة عن تدفقات مالية غير حقيقية قيمتها 240مليون دولار بدلا من خسائرها التي بلغت 557 مليونا و ذلك لتضليل المستثمرين و مقابلة توقعات تقييم الأصول بإضافة 2 مليار دولار تسجيل حصص مملوكة في شركات أجنبية غير حقيقية .

2-إعلان الشركة عن تحقيق تدفقات مالية ضخمة غير حقيقية بدلا من الخسائر الفعلية التي تحققها الشركة إذ أعلنت الشركة تحقيق أرباح وهمية بأكثر من 9 مليارات دولار في ميزانيتها.

3-إنفاق مليارات الدولارات كنفقات تشغيلية في محاولة لإطفاء خسائرها، إذ اعترفت الشركة بأنها سجلت مبلغا يوازي 4 مليارات دولار في خانة النفقات لتعزيز سجلات أرباحها.

4-تسريب بعض المعلومات و البيانات الخاصة عن الشركة بواسطة جهات لها سمعتها في السوق الأمريكي و التي تتضمن معلومات إدارية خاصة إلى المستثمرين الخارجين، أدت إلى عقد صفقات وهمية مما رفع أسعار سهم الشركة في السوق المالي.

المبحث الثالث: دور محافظ الحسابات في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من أثارها

من أجل الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من أثارها ظهرت مجموعة من الأساليب والمتمثلة في المدققين الخارجين الذين يقومون بمجموعة من الإجراءات للحد من أساليب المحاسبة الإبداعية على مستوى القوائم المالية، ولذلك يجب على جميع المدققين بصفة عامة ومحافظي الحسابات بصفة خاصة الاعتماد على تطبيق مبدأ الثبات من أجل الحد من هذه الممارسات.

المطلب الأول: الإجراءات التي يطبقها محافظ الحسابات للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة المركز المالي إلى تحسين المركز المالي للشركة وذلك من خلال تضخيم قيم الأصول أو تخفيض قيم الالتزامات أو كليهما معاً وذلك بغرض تحسين عرض النسب المشتقة منها مثل نسب السيولة أو الربحية وغيرها، وفيما يلي عرضاً لأهم الإجراءات التي يطبقها محافظ الحسابات والهدف من تنفيذها وتتمثل في:

الجدول رقم(2-4): إجراءات محافظ الحسابات للحد من المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي

العناصر	إجراءات محافظ الحسابات
استهلاك الأصول الثابتة	– إتباع طريقة واحدة فيما يخص الاهتلاك.
الأصول المعنوية	– التأكد من الاعتراف بالأصول غير الملموسة بما ينسجم مع المعايير المحاسبة الدولية. – إتباع طريقة واحدة في الاهتلاك. – إعادة احتساب مصروف الإطفاء وفقا لمعدلات إطفاء الأصول غير الملموسة المتعارف عليها.
النقدية	– استبعاد النقدية المقيدة عند احتساب السيولة – التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية

الأصول الثابتة	– التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية. – التحقق من صحة عملية التقييم واستبعاد الفائض من قائمة الدخل وإدراجه ضمن حقوق المساهمين. – التحقق من المستندات والعقود الخاصة بالأصول الثابتة، وحجم الأصول المرهونة والمقدمة كضمانات للقروض والأصول المؤجرة.
الاستثمارات المتداولة	– التحقق من صحة الأسعار المستخدمة. – التحقق من مبررات إعادة التصنيف حسب القواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.
الذمم المدينة	– الكشف عن الديون المتعثرة.
الأصول الطارئة	– التأكد من تحقق الموجودات المحتملة ومن ثم الاعتراف بها.
الاستثمارات طويلة الأجل	– الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في مبررات تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل. – إعادة تعديل رقم الربح بقيمة نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة، استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة.
الالتزامات المتداولة	– التحقق من إثبات تلك الأقساط ضمن الالتزامات المتداولة وإعادة احتساب نسب السيولة
الالتزامات طويلة الأجل	– التحقق من الحصول على قرض طويل الأجل قبل انتهاء السنة لسداد قرض قصير الأجل
المخزون	– التأكد من صحة التقييمات وذلك من خلال التحقق من ثبات طرق تقييم المخزون وتبني طريقة واحدة لتقييم المخزونات. – فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قواعد التقييم من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

المطلب الثاني: الإجراءات والاختبارات التي يطبقها محافظ الحسابات في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة الدخل إلى تحسين الـــربح بإظهار أرباح صورية (غير حقيقية) وذلك من خلال تضخيم المبيعات أو تخفيض المصـــروفات أو كليهما معاً وذلك من أجل تحسين النسب المالية التي تدخل أرقام المبيعات وكلفتها وصافي الدخل في احتسابها كنسب الربحية وكفاءة النشاط، وتتمثل هذه الإجراءات في ما يلي:

الجدول رقم(2-5): إجراءات محافظ الحسابات للحد من المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل

العناصر	إجراءات محافظ الحسابات
رقم المبيعات	– التحقق من فواتير البيع وخصوصًا للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة والزميلة.
تكلفة البضاعة المباعة	– التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية. – التحقق من الفواتير.
مصروفات التشغيل	– التحقق من مدى توافر شروط الرسملة في ذلك المصروف.
نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة	– تقدير أثر إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة الأعمال وأخذه بالاعتبار.
البنود الاستثنائية والبنود غير العادية	– إعادة احتساب نتيجة الأعمال بعد استبعاد تلك الأرباح والإفصاح عنها ببند مستقل.
تسجيل إيراد مزيف	– التحقق من فواتير المبيعات.
تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك	– التحقق من فواتير المبيعات.
نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة	– التحقق من المصروفات والاعتماد على مبدأ استقلالي الدورات المحاسبية.

البنود الاستثنائية والبنود غير العادية	– إعادة احتساب نتيجة الأعمال مع الإفصاح عن نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة في بند مستقل.
نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة	– التحقق من الإيرادات والاعتماد على مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قواعد التقييم من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

المطلب الثالث: الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المراجع للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية

تتمثل إجراءات محافظ الحسابات في:

- مقارنة رقم المشتريات والمدفوعات للموردين؛
- دراسة رقم المخزون ومقارنته مع التدفقات النقدية مع الأنشطة التشغيلية، عند ظهور رقم المخزون عالي والتدفقات النقدية التشغيلية سالبة يدل على أن تقييم المخزون لم يخضع للمعايير المحاسبية المتبعة.
- دراسة رقم الاستثمارات وأي إضافات للأصول الثابتة والنفقات المرسملة ومقارنتها مع التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية؛
- دراسة رقم رصيد النقدية الظاهر في قائمة المركز المالي وتحليل الرقم مع صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية، ظهوره سالبا يدل على تدهور نتائج منشأة الأعمال ويتبن ذلك من خلال قائمة الدخل، أما ظهوره موجبا بقيمة عالية على الرغم من أن صافي النقد التشغيلي قليل يدل على أن رصيد النقدية تم تمويله أما عن طريق بيع أصول ثابتة أي انه من التدفقات النقدية الاستثمارية أو أنه تدفق نقدي تمويلي مما يدل على أن المنشأة تواجه مشاكل في السيولة النقدية؛
- تضمين عائدات الاستثمارات واعتبارها إيرادات تشغيلية حيث أشارت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى ضرورة فصل عائدات الاستثمارات عن العائدات التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية.[1]

[1]) شعيب شوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-149.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلي المحاسبة الإبداعية وذلك من خلال التطرق إلى نشأة المحاسبة الإبداعية واهم الأسباب والدوافع من وراء انتهاج المحاسبة الإبداعية، وتمثلت التلاعبات المحاسبية في مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تقوم بها إدارات الشركات من أجل تحسين سمعة الشركة، حيث تمثلت هذه الأساليب على مستوى القوائم المالية وتكون بذلك مستغلة بعض الثغرات والسياسيات والمعالجات المحاسبية، وكنتيجة لهذه التلاعبات تعرضت العديد من الشركات العالمية إلى الانهيار، ومن أجل اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من أثارها قامت جهات التدقيق الخارجية والمتمثلة في محافظ الحسابات في اكتشاف هذه الممارسات والحد من أثارها.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية

تمهيد الفصل

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المطلب الأول: أساليب الدراسة الميدانية

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

المطلب الثالث: أداة الدراسة

المطلب الرابع: تفريغ وتحليل البيانات

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المطلب الثاني: توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المطلب الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

المطلب الأول: اختيار مقياس الاستبيان

المطلب الثاني: تحليل متغيرات الدراسة واختبار صحة الفرضيات

خلاصة الفصل الثالث

بعد التطرق إلى الجانب النظري كان لا بد من إسقاط هذا الجانب في صورة تطبيقية وهذا ما قمنا به، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية متمثلة في توزيع استمارة استبيان بعدما تم تحكيمها من طرف عدد ما الأكاديميين والمهنيين وذلك من أجل محاولة إثبات أو نفي فرضيات الدراسة، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم تطوير أداة لاستطلاع أراء أفراد عينة الدراسة وتكونت الأداة من 21 فقرة، وتم توزيع أداة الدراسة على عينة طبقية ممثلة لمجتمع الدراسة وهي محافظي الحسابات وخبراء محاسبة ومحاسبين وأساتذة جامعيين، ومن ثم إجراءات تصحيح الأداة وإدخال البيانات إلى الحاسوب ومن ثم إجراء التحليل الإحصائي المناسب لاختبار صحة الفرضيات.

و تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة سنقوم بوضع فرضيات للدراسة ونستعمل مجموعة من الأدوات الإحصاء الوصفي والاستدلالي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية للوصول إلى نتائج ذات دلالة.

المطلب الأول: أساليب الدراسة الميدانية

نظرا لأهمية العلمية والعملية التي تحظى بها الجانب الميداني لنجاح وإنجاز أي دراسة، فقد استهدفنا من خلال هذا المطلب إعطاء فكرة توضيحية لأهم الوسائل المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني، وتتمثل هذه الأساليب والأدوات فيما يلي:

أولا: أساليب جمع البيانات الدراسة الميدانية

اعتمدنا في جمع البيانات على مصادر أولية ومصادر ثانوية كما يلي:

1. **الأسلوب النظري:** تم الاعتماد على مصادر ثانوية في الجانب النظري من خلال الكتب والمذكرات والملتقيات والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة ومتغيراتها المختلفة.
2. **الأسلوب الميداني:** من أجل جمع البيانات الميدانية على الاستبانة والتحقق من صحتها اعتمدنا في جمع البيانات على المصادر الأولية وذلك من خلال عرض الاستبيان والذي يشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لجمع البيانات المطلوبة، والذي تم إعداده وفقا لما تم التعرض له في الجانب النظري ومعرفة وجهات نظر .

ثانيا: الأدوات المستعملة في تحليل نتائج الاستبيان

تم تفريغ البيانات في شاشة Affichage des données ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي(spss) Stistical Package For Sosial Scienc e ومن أجل تحليل النتائج اعتمدنا على الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسية في كل العبارات والذي يعتبر من أكثر المقاييس استخداما في هذا المجال.

1. أدوات الإحصاء الوصفي: بغرض التحليل استخدمنا العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة تمثلت كما يلي:

_ التكرار والنسب المئوية؛

_ مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في حساب المتوسط الحسابي لكل عبارة من الاستبيان؛

_ مقاييس التشتت المتمثلة أساسا في حساب الانحراف المعياري لكل عبارة من الاستبيان؛

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

من خلال هذا العنصر يتم توضيح العناصر المتعلقة بعينة موضوع الدراسة في إطار المجتمع وحدود الدراسة والعينة المقصودة بالاستبيان.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

لقد تم اختيار عينة الدراسة والتي تمثلت في خبراء محاسبة، محافظي الحسابات، محاسبين وأساتذة جامعة وذلك لإبراز دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبوق قبل توزيع استمارة الاستبيان حيث قمنا بتوزيع حوالي 30 استمارة لكن لم يتم استرجاع سوى 5 وبذلك تشكلت عينة الدراسة من25 فرد.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-1): الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة
الاستمارات الموزعة	30	%100
الاستمارات غير المسترجعة	5	%17
الاستمارات المسترجعة(عينة الدراسة)	25	%83

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss

المطلب الثالث: أداة الدراسة

في هذه المرحلة تمت صياغة الأسئلة انطلاقا من المعلومات المراد الحصول عليها والتي له علاقة بالموضوع المدروس وتم تصميمها بطريقة بسيطة مع تفادي الأسئلة الغامضة وتكون قابلة للفهم ، ومن جهة أخرى تم تحديد عدد الأسئلة بمراعاة أن لا يكون عددها كبير بالنسبة للمستجوبين وفي نفس الوقت محاولة الحصول على أكبر قدر من المعلومات وتمثلت مجموع العبارات في 21 عبارة.

عرض الاستبيان: لقد تم تصميم الاستبيان لتحقيق الأهداف المرجوة والتساؤلات الخاصة بالموضوع، حيث تكون من ثلاثة أجزاء:

1. **الجزء الأول:** يوضح بيانات شخصية عن أفراد العينة واحتوى 3 فقرات المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة.

2. **الجزء الثاني:** يتضمن القسم الأول من الاستبيان ثلاثة محاور:

_ **المحور الأول:** محافظ الحسابات كآلية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؛

_ **المحور الثاني:** تتعارض ممارسات المحاسبة الإبداعية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

_ **المحور الثالث:** دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية.

الجدول(3-2): مكونات الاستبيان وعدد الفقرات لكل محور.

الأجزاء	عنوان المحاور	عدد الفقرات
الجزء الأول	معلومات شخصية عن عينة الدراسة	_
الجزء الثاني	محافظ الحسابات كالية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات	05
	تتعارض ممارسات المحاسبة الابداعية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها	07
	دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على مصداقية	09

	المعلومات المحاسبية.	
-	مجموع فقرات الاستبيان	21

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق 01.

المطلب الرابع: تفريغ وتحليل البيانات

الفرع الأول: مرحلة تفريغ البيانات والمعلومات

لقد تم تفريغ البيانات من خلال جمع كل الأجوبة المتحصل عليها من طرف أفراد العينة في استمارة واحدة وذلك بعد تحديد وزن كل إجابة تبويبها في جداول وذلك بهدف تسهيل عملية تحليل وتفسير هذه البيانات

الفرع الثاني: مرحلة تحليل وتفريغ البيانات

بعد عملية تفريغ البيانات ووضعها في جداول يتم تحليلها إحصائيا لإعطاء صورة دقيقة وواضحة عن مضمون الجداول وبالتالي تحديد النتائج المتوصل إليها، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية كالتكرار، النسب والانحراف المعياري وذلك باستخدام برنامج SPSS.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

بعد تعريف كل من مجتمع العينة وحصرها في مجموعة معينة قمنا بتحليل العينة الإجمالية المكونة من 25 فرد

المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم (3-3): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	النسبة %
ليسانس	7	%28
ماجيستر	16	%64
دكتوراه	2	%8
المجموع	25	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم(3-1): التمثيل البياني أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

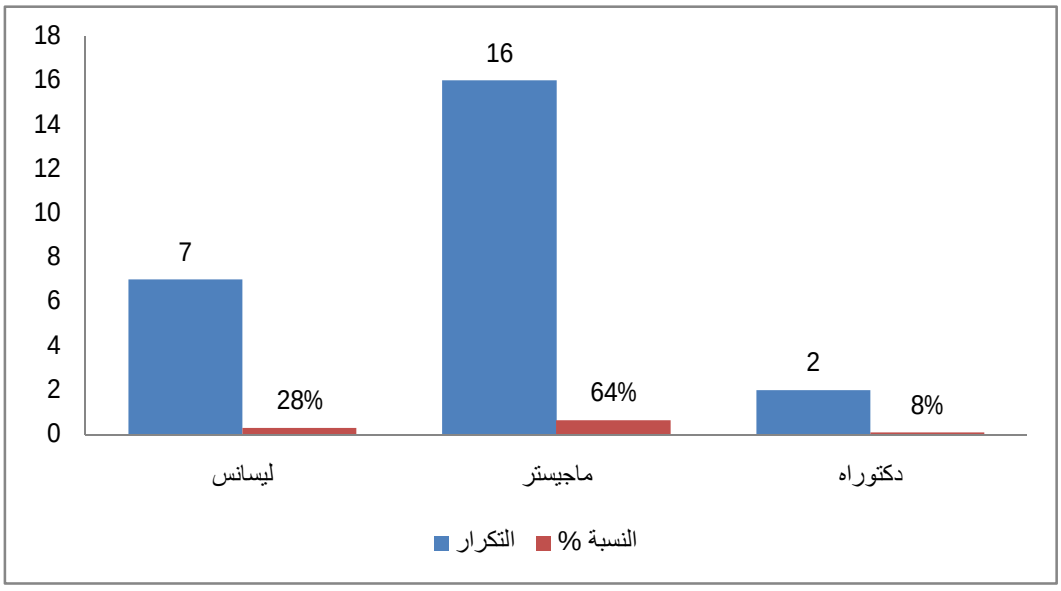

المصدر: من إعداد الطالبة

يتبين لنا أن شهادة الماجيستر هي أعلى تكرار بقيمة 16 وبنسبة 64%، وتأتي في المرتبة الثانية شهادة الليسانس بتكرار 7 ونسبة 28%، وتأتي في المرتبة الأخيرة شهادة الدكتوراه بتكرار 2 وبنسبة 8%.

المطلب الثاني: توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

الجدول رقم(3-4): توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

الفئة	التكرار	النسبة %
خبير محاسبي	4	%16
محافظ الحسابات	9	%36
محاسب	7	%28
أستاذ جامعي	5	%20
المجموع	25	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم(3-2): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

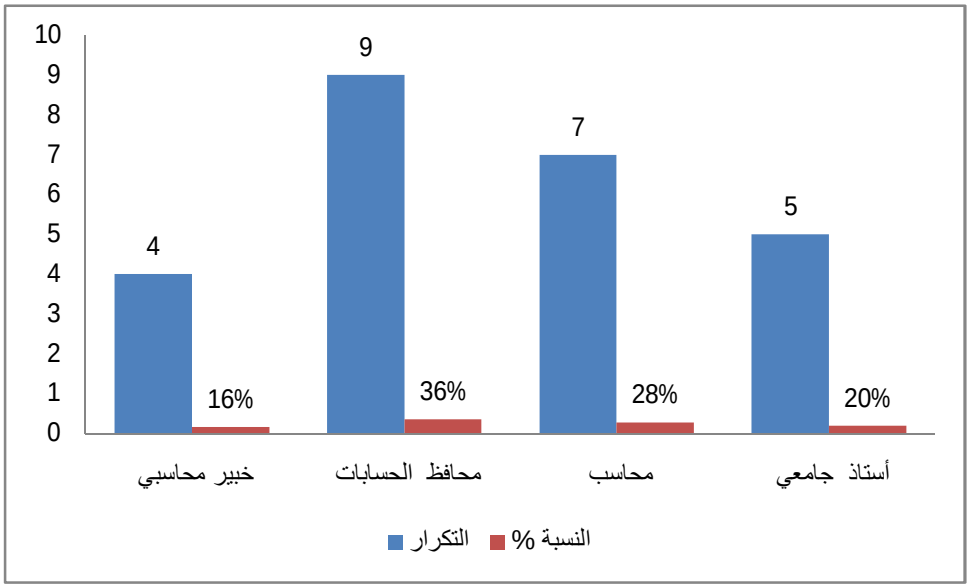

المصدر: من إعداد الطالبة

يتبين لنا أن أعلى تكرار هو 9 وهي تعني أن أغلب أفراد العينة هم محافظي حسابات بنسبة36%، ثم تأتي المحاسبين بتكرار5 بنسبة 20%، ثم تأتي فئة المحاسبين بنسبة 20%، ثم الخبراء المحاسبين بنسبة 18%.

المطلب الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الجدول رقم(3-5): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الفئة	التكرار	النسبة %
أقل من 5سنوات	13	%52
من 5الى 10سنوات	9	%36
أكثر من 10 سنوات	3	%12
المجموع	25	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم(3-3): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب الخبرة

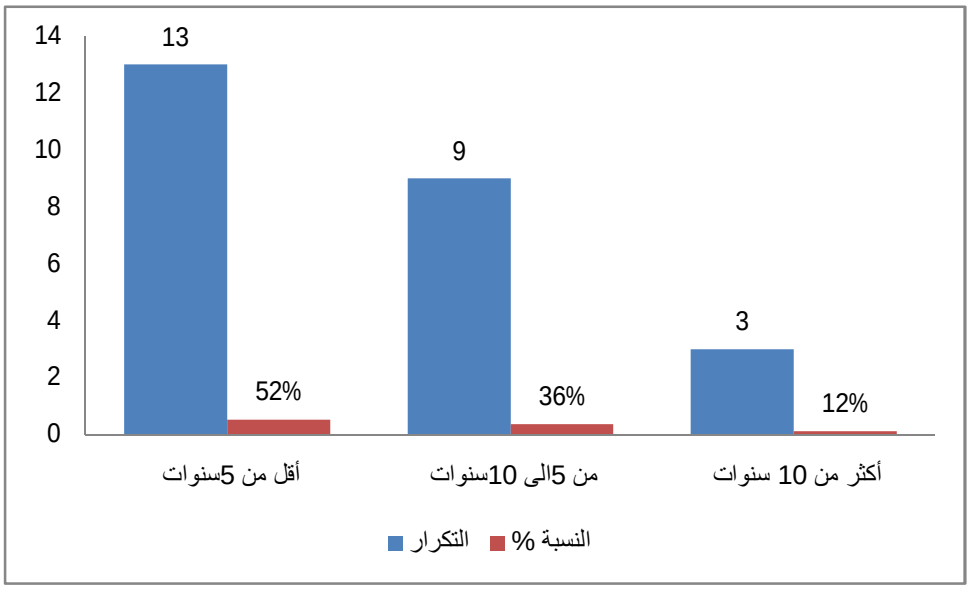

المصدر: من إعداد الطالبة

تبين لنا أن أعلى نسبة 52% وهي تخص فئة أقل من 5سنوات، ثم تأتي نسبة 36% وهي تخص فئة من 5سنوات إلى 10 سنوات، وفي المرتبة الأخيرة فئة أكثر من 10 سنوات.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

بعد تعريف كل من مجتمع العينة وحصرها في مجموعة معينة، قمنا بتحليل العينة الإحصائية المكونة من 25 المتمثلة في خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات، المحاسبين وأساتذة محاسبة جامعين واستعملنا في ذلك أساليب التحليل الإحصائي المتمثلة في التكرار والنسب.

المطلب الأول: اختيار مقياس الاستبيان

لقد تم اختيار مقياس ليكرت الخماسي لأنه يعد من أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء لسهولة فهمه وتوازن درجاته، إذ يشير أفراد العينة الخاضعة للاختبار على مدى موافقتهم على كل عبارة من العبارات، وقد استخدمنا هذا المقياس من خلال ذلك بتخصيص خمسة بدائل لكل عبارة وهي موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقا، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): جدول تقسيم إجابات العينة وفق مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
الدرجة (الوزن)	05	04	03	02	01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss

الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة:

لقياس صدق المحتوى قامت الباحثة بصياغة الاستبانة وتم تحكيمها من خلال عرضها على عدد من المختصين والمهتمين بالبحث العلمي، كما تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بتطبيق معادلة "الفا كرونباخ" ، حيث أن أسلوب " الفا كرونباخ" يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة الى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين عبارات المقياس، إضافة إلى ذلك فان معامل ألفا يزود بتقدير جيد للثبات حيث بلغت قيم "الفا كرونباخ" لأبعاد الدراسة على النحو الأتي:

الجدول رقم (3-7): معاملات الثبات لأداة الدراسة

الرقم	العبارات	معامل الفا كرونباخ
01	تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤثر بشكل مباشر على التقارير والقوائم المالية لما تتضمنه هذه المبادئ من الافصاح والشفافية.	0.64
02	تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية لما يتضمنه من مراعاة للجوانب القانونية والرقابية والارتقاء بالممارسة المحاسبية.	0.57
03	اهتمام حوكمة الشركات بوجود اللجان المختلفة بالشركات وأهمها لجنة المراجعة يزيد من درجة الثقة في شفافية القوائم المالية.	0.60
04	اهتمام حوكمة الشركات بتدعيم دور المساهمين في الرقابة على الإدارة وفي الرقابة على الأداء التشغيلي والمالي بالشركات بجانب تدعيم دور الأطراف الأخرى ذات العلاقة يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية ويزيد من جودتها.	0.64
05	-جودة المعلومات المحاسبية للشركات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات أكثر تحققاً من جودتها في الشركات الاقتصادية الأخرى التي لا تطبق حوكمة الشركات.	0.72
06	- تقوم إدارة الشركات باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية على مختلف القوائم المالية مستغلة بذلك المبادئ المحاسبية وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الدوافع.	0.18
07	-سوء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها باستغلال الثغرات والمرونة الموجودة في تلك المبادئ ينتج عنه ممارسات خاطئة مما يؤثر ذلك على مصداقية و موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها.	0.14
08	- تعمد الإدارة المبالغة في تطبيق سياسة الحيطة والحذر التي تقضى بأخذ كل الخسائر المتوقعة في الحسبان و تخفيض متعمد في أرباح السنة الحالية مما يضلل مستخدمي القوائم المالية.	0.09
09	- عدم تطبيق مبدأ الثبات من خلال تغيير طرق تقييم المخزونات وطرق الاهتلاك وعدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية.	0.59
10	- عدم الالتزام بمبدأ السنوية من خلال تحويل الأصول والالتزامات من أطول مدة إلى أقل مدة أو العكس، و عدم تطبيق مبدأ استقلالية الدورات من خلال نقل الإيرادات والمصروفات من سنة لأخري.	0.09

11	- نتيجة لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وعدم مصداقية وجودة البيانات المحاسبية المفصح عنها تعرضت مجموعة من الشركات العالمية الكبرى للإنهيار.	0.14
12	تختلف أساليب المحاسبة الإبداعية عن أساليب الإحتيال المحاسبي	0.06
13	-الالتزام بالتطبيق السليم للمعايير المحاسبية وعدم استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية و الاعتماد على مبدأ الثبات في تقييم المخزونات وطرق الاهتلاك يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية.	0.72
14	-التحقق من أن صفقات البيع حقيقية و فواتير البيع للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة يؤدي إلى الإفصاح عن الإيرادات في القوائم المالية المدمجة.	0.78
15	-استبعاد النقدية المقيدة والتحقق من صحة الأسعار المستخدمة من أجل التعرف على مستوى الفعلي للسيولة لدى الشركة.	0.73
16	-فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن يؤدي إلى الإفصاح عن الأصول المتداولة و نسب السيولة.	0.74
17	-التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية يؤدي إلى الإفصاح عن للأصول الثابتة.	0.73
18	معرفة التدفقات النقدية الحقيقية من كل نشاط عن طريق دراسة رقم الإستثمارات	0.74
19	- التحقق من العمليات بين الشركة الأم والشركات التابعة والزميلة من أجل إعداد قوائم مالية مدمجة صحيحة.	0.73
20	-التحقق من الاعتماد على مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية في نقل المصروفات والإيرادات يؤدي إلى معرفة نسبة المركز المالي.	0.76
21	جودة المعلومات المحاسبية لا تقتصر على توفر خصائص هذه المعلومات بل تشمل أيضا	0.85

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي spss.

يتضح من الجدول أن معامل "ألفا كرونباخ" لمجموع عبارات الاستبيان يساوي 0.76 حيث أن العبارات 1-2-3-4-5-9-13-14-15-16-17-18-19-20-21 ثبت صدقها لأن الأجوبة كانت بموافق وبموافق بشدة.

أما العبارات الباقية فلم تثبت صدقها لأن إجابات أفراد العينة كانت بمحايد وغير موافق بشدة.

المطلب الثاني: تحليل متغيرات الدراسة واختبار صحة الفرضيات

سيتم عرض البيانات المتعلقة بالمعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وتحليلها من حيث المؤهـــل العلمـــي، والخبرة، والوظيفة، والجدول يلخص مواصفات الأفراد المجيبين على الاستبيان.

من أجل الإجابة على فرضيات الدراسة سنقوم بتحليل الفقرات الجزء الثاني من الاستبانة كما يلي:

المحور الأول: محافظ الحسابات كآلية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتأثيرها على القوائم المالية

يظهر هذا الجدول رأي أفراد العينة حول محافظ الحسابات كآلية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتأثيرهـــا على القوائم المالية حيث كانت إجاباتهم موافقة بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي **3.65**% والانحراف المعيـــاري بلغ **1.29** % وفي ما يلي تحليل لعبارات المحور:

العبارة الأولى كانت موافقة بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.64%، والانحراف المعياري بلغ1.22%.

العبارة الثانية كانت موافقة بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.08%، والانحراف المعياري بلغ1.22%.

العبارة الثالثة كانت موافقة بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.52%، والانحراف المعياري بلغ1.30%.

العبارة الرابعة كانت موافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي3.24 % ، والانحراف المعياري بلغ1.42%.

العبارة الخامسة كانت موافقة بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.76 %، والانحراف المعياري بلغ1.30%.

الجدول رقم(3-8): نتائج عينة الدراسة حول محافظ الحسابات كآلية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات

المحور الأول	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
1	التكرار	8	6	6	4	1	3.64	1.22	موافق بشدة
	النسبة%	32	24	24	16	4			
2	التكرار	13	6	2	3	1	4.08	1.22	موافق بشدة
	النسبة%	52	24	8	12	4			
3	التكرار	10	6	3	5	1	3.52	1.30	موافق بشدة
	النسبة%	40	24	12	20	4			
4	التكرار	5	8	5	2	5	3.24	1.42	موافق
	النسبة%	20	32	20	8	20			
5	التكرار	10	6	3	5	1	3.76	1.30	موافق

	النسبة%	40	24	12	20	4			بشدة
المحور	التكرار	46	38	19	19	9	3.65	1.29	موافق
	النسبة%	36.8	25.6	15.2	15.2	7.2			بشدة

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي spss الملحق رقم08.

يتضح من الجدول أن متوسط ممارسة العينة لهذا المحور يقع بين 4.08-3.24 ، حيث كانت أعلى الفقرات من حيث الممارسة هي العبارة الثانية وهي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية لما يتضمنه من مراعاة للجوانب القانونية والرقابية والارتقاء بالممارسة المحاسبية، أما أقل الفقرات كانت الفقرة الرابعة الخاصة اهتمام حوكمة الشركات بتدعيم دور المساهمين في الرقابة على الإدارة وفي الرقابة على الأداء التشغيلي والمالي بالشركات بجانب تدعيم دور الأطراف الأخرى ذات العلاقة يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية ويزيد من جودتها.

ونلاحظ أن الوسط الحسابي للمؤشرات هذا المحور المبين في الجدول بلغ 3.65وهذا يعني أن عينة الدراسة تمارسها بدرجة موافق بشدة، وعليه نثبت صحة الفرضية الأولى الخاصة بمحافظ الحسابات كآلية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتأثيرها على القوائم المالية

المحور الثاني: معرفة مدى تعارض ممارسات المحاسبة الإبداعية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

يظهر هذا الجدول رأي أفراد العينة حول مدى تعارض ممارسات المحاسبة الإبداعية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حيث كانت إجاباتهم موافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي **3.69**% والانحراف المعياري بلغ **1.30** % وفي ما يلي تحليل لعبارات المحور:

العبارة الأولى كانت موافقة بشدة و غير موافق في نفس الوقت حيث يري البعض أن إدارة الشركات تقوم باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية على مختلف القوائم المالية مستغلة المبادئ المحاسبية بينما يري البعض عكس ذلك، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.32 %، والانحراف المعياري بلغ1.38%.

-العبارة الثانية كانت موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.48%، والانحراف المعياري بلغ1.05%.

-العبارة الثالثة كانت موافقة بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.56%، والانحراف المعياري بلغ1.47%.

-العبارة الرابعة كانت موافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي3.36 % ، والانحراف المعياري بلغ1.25%.

-العبارة الخامسة كانت موافقة بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.8 %، والانحراف المعياري بلغ1.32%.

-العبارة السادسة كانت موافقة بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.00 %، والانحراف المعياري بلغ1.16%.

العبارة السابعة كانت موافق حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.32 %، والانحراف المعياري بلغ1.49%.

الجدول رقم(3-9): نتائج عينة الدراسة حول معرفة مدى تعارض ممارسات المحاسبة الإبداعية مع المبادئ المتعارف عليها

المحور الثالث	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
1	التكرار	7	5	4	7	2	3.32	1.38	موافق بشدة -غير موافق
	النسبة	28	20	16	28	8			
2	التكرار	5	6	11	2	1	3.48	1.05	موافق
	النسبة	20	24	44	8	4			
3	التكرار	10	4	4	4	3	3.56	1.47	موافق
	النسبة	40	16	16	16	12			
4	التكرار	4	10	5	3	3	3.36	1.25	موافق بشدة
	النسبة	16	40	20	12	12			
5	التكرار	10	7	3	3	2	3.8	1.32	موافق بشدة
	النسبة	40	28	12	12	8			
6	التكرار	12	4	7	1	1	4.00	1.16	موافق بشدة
	النسبة	48	16	28	4	4			
7	التكرار	1	14	6	2	2	4.32		موافق بشدة
	النسبة	4	56	24	8	8			
المحور	النسبة	**49**	**50**	**40**	**22**	**14**	**3.69**	**1.30**	**موافق**
	التكرار	**28**	**28.57**	**22.86**	**12.57**	**8**			

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي spss الملحق رقم08.

يتضح من الجدول أن متوسط ممارسة العينة لهذا المحور يقع بين 3.32-4.00 ، حيث كانت أعلى الفقرات من حيث الممارسة هي العبارة السادسة الخاصة نتيجة لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وعدم مصداقية وجودة البيانات المحاسبية المفصح عنها تعرضت مجموعة من الشركات العالمية الكبرى للإنهيار ، أما أقل الفقرات كانت الفقرة الأولى الخاصة تقوم إدارة الشركات باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية على مختلف القوائم المالية مستغلة بذلك المبادئ المحاسبية وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الدوافع.

ونلاحظ أن الوسط الحسابي للمؤشرات هذا المحور المبين في الجدول بلغ 3.69وهذا يعني أن عينة الدراسة تمارسها بدرجة موافق، وعليه نثبت صحة الفرضية الثانية الخاصة مدى تعارض ممارسات المحاسبة الإبداعية مع المبادئ المتعارف عليها.

المحور الثالث: دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية في إطار حوكمة الشركات وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية

يظهر هذا الجدول رأي أفراد العينة حول دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية في إطار حوكمة الشركات حيث كانت إجاباتهم موافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي **3.75**% والانحراف المعياري بلغ **1.24** % وفي ما يلي تحليل لعبارات المحور:

-العبارة الأولى كانت موافقة بشدة و موافق في نفس الوقت، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.48 %، والانحراف المعياري بلغ1.33%.

-العبارة الثانية كانت موافق بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.96%، والانحراف المعياري بلغ1.21%.

-العبارة الثالثة كانت موافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.84%، والانحراف المعياري بلغ1.22%.

-العبارة الرابعة كانت موافق بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي3.64 % ، والانحراف المعياري بلغ1.22%.

-العبارة الخامسة كانت موافقة بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.72 %، والانحراف المعياري بلغ1.51%.

-العبارة السادسة كانت موافقة بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.84 %، والانحراف المعياري بلغ1.25%.

-العبارة السابعة كانت موافق بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.36 %، والانحراف المعياري بلغ1.38%

-العبارة الثامنة كانت موافق بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.88 %، والانحراف المعياري بلغ1.17%

-العبارة التاسعة كانت موافق بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.63 %، والانحراف المعياري بلغ0.85%

الجدول رقم(3-10): نتائج عينة الدراسة حول دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في إطار حوكمة الشركات وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية

المحور الثالث	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
1	التكرار	7	7	4	5	2	3.48	1.33	موافق بشدة/موافق
	النسبة	28	28	16	20	8			
2	التكرار	10	9	3	1	2	3.96	1.21	موافق بشدة
	النسبة	40	36	12	4	8			
3	التكرار	10	6	5	3	1	3.84	1.22	موافق
	النسبة	28	36	12	20	4			
4	التكرار	7	9	3	5	1	3.64	1.22	موافق بشدة
	النسبة	28	36	12	20	4			
5	التكرار	11	6	2	2	4	3.72	1.51	موافق بشدة
	النسبة	44	24	8	8	16			
6	التكرار	10	6	6	1	2	3.84	1.25	موافق بشدة
	النسبة	40	24	24	4	8			
7	التكرار	6	8	3	5	3	3.36	1.38	موافق بشدة
	النسبة	24	32	12	20	12			
8	التكرار	10	7	3	5	-	3.88	1.17	موافق بشدة
	النسبة	40	28	12	20	-			
9	التكرار	3	14	5	2	1	3.63	0.85	موافق
	النسبة	12	56	20	8	4			
المحور	التكرار	**74**	**72**	**34**	**29**	**16**	**3.75**	**1.24**	موافق بشدة
	النسبة	**31.56**	**33.33**	**14.22**	**13.77**	**7.11**			

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي SpSS الملحق رقم08.

يتضح من الجدول أن متوسط ممارسة العينة لهذا المحور يقع بين 3.96-3.36 ، حيث كانت أعلى الفقرات من حيث الممارسة هي الفقرة الثانية الخاصة التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وفواتير البيع خاصة مع الأطراف ذات العلاقة الخاصة، أما أقل الفقرات كانت الفقرة السابعة الخاصة بالتحقق من العمليات بين الشركة الأم والشركات التابعة والزميلة.

ونلاحظ أن الوسط الحسابي للمؤشرات هذا المحور المبين في الجدول بلغ 3.75وهذا يعني أن عينة الدراسة تمارسها بدرجة موافق، وعليه نثبت صحة الفرضية الثالثة الخاصة بدور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في إطار حوكمة الشركات وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة ميدانية من خلال دراسة استبانة وذلك من خلال اختبار صحة الفرضيات المدروسة، ومن أجل التوصل إلى صحة هذه الفرضيات لابد لنا من دراسة تحليلية وذلك من خلال الاعتماد على منهجية محددة حيث اعتمدنا على أساليب جمع البيانات من خلال الأسلوب النظري والأسلوب الميداني، واعتمدنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتمثلة في التكرار والنسب، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري،حيث تم اختيار وتحديد مجتمع الدراسة وتمثل في خبراء محاسبة، محافظي الحسابات، محاسبيين وأساتذة محاسبة جامعيين، ومن أجل الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة استخدمنا مقياس ليكرت الخماسي ومعامل الثبات ألفا كرونباخ، ثم قمنا بتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال إجابات أفراد العينة باستعمال برنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك من أجل تبيان صدق الفرضيات وإبراز الدور الحوكمي لمحافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية و أثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية.

خاتمة عامة

من أجل الإجابة على مشكلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات استعرضنا في هذه الدراسة أهم المواضيع التي تناولت حوكمة الشركات، محافظ الحسابات والمحاسبة الإبداعية من خلال إبراز العلاقة التي تجمع ما بين هذه المتغيرات، حيث كان الفصل الأول تحت عنوان الإطار العام لحوكمة الشركات حيث تناولنا في هذا الفصل نشأة حوكمة الشركات، مفهومها وأهم دوافع ظهورها، وإبراز أهمية وأهداف وفوائد من تطبيق حوكمة الشركات، أهم محددات حوكمة الشركات والآليات والنماذج و الجهود الدولية المبذولة في وضع قواعد ومبادئ حوكمة الشركات وأهم التجارب الدولية التي تبنت هذا المفهوم، أما الفصل الثاني كان تحت عنوان دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على مصداقية المعلومات المحاسبية في إطار حوكمة الشركات حيث تطرقنا إلى إعطاء لمحة عامة حول محافظ الحسابات في الجزائر من خلال التطرق إلى مفهومه، مهامه، خصائصه وشروط ممارسة المهنة وأهم المسئوليات التي يتحملها، ثم تطرقنا إلى المحاسبة الإبداعية من خلال التعرف على نشأة المحاسبة الإبداعية، مفهومها، أهم الدوافع من ظهورها، أهم الأساليب المحاسبية الإبداعية على القوائم المالية، وكنتيجة لتلك الأساليب تناولنا أهم الشركات التي انهارت بسبب تلك الأساليب الإبداعية ثم الربط بين محافظ الحسابات والمحاسبة الإبداعية من خلال إبراز دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية، أما الفصل الثالث كان عبارة عن دراسة ميدانية من خلال دراسة استبانة واحتوى هذا الفصل منهجية الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات، مجتمع وعينة الدراسة واختبار أدة الدراسة ثم تحليل متغيرات الدراسة وفي الأخير تحليل النتائج المتوصل إليها واختبار صحة الفرضيات.

نتائج اختبار فرضيات:

-الفرضية الأولى: تطبيق حوكمة الشركات يؤثر على مصداقية القوائم المالية؛

بما أن حوكمة الشركات هي عبارة عن مجموعة من القوانين واللوائح، ومن بين المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات مبدأ الإفصاح والشفافية وبالتالي لها تأثير كبير على مصداقية وموثوقية القوائم المالية.

-الفرضية الثانية: تتعارض ممارسات المحاسبة الإبداعية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

تعتبر ممارسات المحاسبة الإبداعية ممارسات قانونية لأنها تمارس في إطار قانوني حيث تستغل الثغرات وتعتبر هذه الثغرات الخيارات المحاسبية الموجودة في المعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها، وبالتالي هناك تعارض كبير بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

-الفرضية الثالثة: دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية أثارها على مصداقية المعلومات المحاسبية.

هناك دور فعال لمحافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث يعتبر محافظ الحسابات من أنواع المراجعة الخارجية الإلزامية الذي يقوم بمراجعة القوائم المالية وبالتالي له دور كبير في اكتشاف هذه الممارسات، وفي حالة اكتشاف هذه الممارسات يقوم بدوره في الحد من هذه الممارسات مما يؤثر ذلك على مصداقية المعلومات المحاسبية.

النتائج:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية وتتمثل في:

-النتائج النظرية:

- هنالك عدة تعاريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية إلا أنها جميعها تتفق على أنها عبارة عن مجموعة من الأساليب أو الممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة؛
- إن أهم أهداف المحاسبة الإبداعية هو تقديم انطباع " مضلل " عن الأرباح وتجميل صورة الدخل وذلك لخدمة مختلف الأغراض والأهداف؛
- إن ظهور ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر أحد الأسباب التي أجبرت مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية الدولية إلى تغيير معايير المحاسبة الدولية لتصبح معايير التقارير المالية الدولية؛
- إن أكثر الأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل تتمثل في نقل المصروفات والإيرادات الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة؛
- تبين من خلال البحث أن المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية هو أساس لا يمكن تجاهله، حيث يتضح أن هنالك أخلاقيات تحكم المهنة، وان وجود مثل تلك الأخلاقيات ستقود إلى الرقي بمهنة المحاسبة، الأمر الذي سيساهم بالتالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- إن مهمة المراجعة ليست سهلة خاصة في ظل كبر حجم الشركات وتشعب وتشابك أنشطتها ومصالحها والتطور المستمر في أساليب الإنتاج والتسويق والتمويل لذا فانه يجب على مكاتب المراجعة

أن تقيم مدى إمكانية الاعتماد على ما تقدمه إدارة الشركة التي يتم المراجعة عليها من بيانات ومعلومات منعا لأي تلاعبات؛

- إن أساليب المحاسبة الإبداعية بأنواعها المختلفة ساهمت في نشوء الأزمات المالية العالمية وانهيار العديد من الشركات العالمية فقد يكون التلاعب بقصد تظليل المستثمر الحالي والمتوقع يتمحور في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية مما قد يفقد المستثمر موثوقيته بصدق المعلومات المعروضة فيها؛
- إن أكثر أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية ناتجة عن التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب إن أكثر الأساليب المستخدمة في التلاعب في قائمة المركز المالي تتمثل في بند المدينون بهدف إخفاء أي ديون متعثرة أو معدومة للوصول إلى نتيجة تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها أو بهدف إجراء أخطاء متعمدة في تصنيف تلك الحسابات بهدف تحسين سيولة الشركة أو المشروع.

-النتائج التطبيقية:

- إن ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية تختلف عن أساليب الإحتيال المحاسبي؛
- إن ممارسات المحاسبة الإبداعية هي ممارسات غير قانونية لأنها مخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لها تأثير كبير على مصداقية المعلومات المحاسبية لأنها تعتمد على الإفصاح والشفافية؛
- محافظ الحسابات لها دور كبير في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وبالتالي له دور كبير أيضا في الحد من هذه الممارسات؛
- ممارسات المحاسبة الإبداعية تؤثر بشكل كبير على مصداقية المعلومات المحاسبية.

الاقتراحات:

- إتاحة فرصة للطالب لإجراء تربصات علمية تخص ممارسات المحاسبة الإبداعية وكيفية الكشف عنها؛
- عقد مؤتمرات وملتقيات من أجل التعريف بمفهوم المحاسبة الإبداعية؛
- بث الوعي الكافي لمعرفة وتوضيح مفهوم المحاسبة الإبداعية؛

- إخضاع أي محاسب إلى تربصات علمية وعملية تخص ممارسات المحاسبة الإبداعية الحد منها وأثرها على القوائم المالية.

أفاق الدراسة: من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبينت لنا بعض المواضيع التي كانت لها علاقة بموضوعنا وهي:

- دراسة شاملة حول انهيارات الشركات العالمية الكبرى؛
- المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية؛
- اكتشاف محافظ الحسابات للأخطاء والغش؛

قائمة المراجع

الكتب:

1-إبراهيم سيد أحمد، **حوكمة الشركات ومسئولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

2-أمين السيد أحمد لطفي، **أساليب المراجعة لمراقبي لحسابات والمحاسبيين القانونيين**، الدار الجامعية، القاهرة، 2002/2001.

3- أمين السيد احمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة.**

4-أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة الدولية وعولمة رأس المال**، الدار الجامعية الإسكندرية.

5- أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

6-جورج دانيال غالي، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.

7-طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ- التجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

8- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالية**، الدار الجامعية، 2009.

9-عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، 2007/ 2006.

10-عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، 2007.

11-عطا الله وارد خليل وآخرون، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.

12-غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار النشر والتوزيع، الأردن2006.

13-محسن احمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005.

14-محمد سمير الصبان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004.

15-محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

16-محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري(دراسة مقارنة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

17-مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمي وحوكمة الشركات**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،2013.

18-هندي منير، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء مداخل حوكمة الشركات**، المعارف، الإسكندرية، 2009.

19-شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود.

المذكرات:

-فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

2-صالح بن إبراهيم الشعلان، **مدي إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي**، مذكرة ماجستير، كلية إدارة أعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008

3-أشرف درويش أبو موسري، **حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، .

4-ماجد إسماعيل أبو حمام، **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2009.

5-قدري عثمان إبراهيم، **أثر ممارسة الحوكمة المؤسسية على تنافسية الشركة**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة حلب، سوريا، 2006.

6-حسياني عبد الحميد، **أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية كإطار لتفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009

7-عماد سليم الأغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من لتأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية**، مذكرة ماجيستر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة

8-عثمان عثمانية، **الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركة دراسة مقارنة بين بعض الشركات الأمريكية والجزائرية**، مذكرة ماجيستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2011/2010

9-ممدوح محمد العزايزة، **مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011

10-احمد محمود خليل الاسطل، **دور بيانات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2010.

11-ليندا حسن نمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجيستر، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2009.

12-عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2010/2009.

13-كريمة بابا عيسي، **اثر فعالية التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014

14-هيدوب ليلى ريمة، **المراجعة كمرجع لجودة حوكمة الشركات**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011.

15-العناق مراد، **دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014/2013.

الملتقيات والمؤتمرات:

1-حسين قاضي، كنان مالك ندة، **حوكمة الشركات في ظل الأسواق المالية في سورية(دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية)**، مقدمة مؤتمر الأسواق المالية، 2005.

2-محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي حول: عولمة الإدارة في عصر المعرفة**، جامعة الجنان، طرابلس- لبنان، يوم 15-17 ديسمبر، 2012.

3-خليصة مجيلي، إيمان عميرش، **دور الهيئات والمنظمات الدولية في إرساء مبادئ حوكمة الشركات**، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 19 و20 نوفمبر2013.

4-مقدم عبيرات، رشيدة خالدي، **حوكمة الشركات كآلية لتضييق من فجوة التوقعات في مهنة المراجعة القانونية في الجزائر**، الملتقي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، يومي25-26نوفمبر 2013.

5-محس مناور حداد، **دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الأول حول: حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، يومي 15و16 سبتمبر 2008.

6-أمال عياري، أبو بكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية**، الملتقي الدولي حول:حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6و7ماي2012.

7-حامد نور الدين، ساسي فطيمة، **دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري**، ملتقى حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7ماي 2012.

8-بروش زين الدين، دهيمي جار، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012

9-صبايحي نوال، **واقع الحوكمة في دول مختارة- مع التركيز على التجربة الجزائرية-** ، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف.

10-عمورة جمال، شريفي أحمد، **دور وأهمية الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و المالية**، الملتقى الدولي: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي 18-19 ماي 2011.

11-شوقي جبار، فريد خمالي، **دور المراجعة الخارجية في إرساء دعائم حوكمة الشركات دراسة الفضائح المالية**، الملتقى الدولي الثامن: مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 11-12 أكتوبر2011.

12-براق محمد، قمان عمر، حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري، **ملتقى الدولي حول حوكمة شركات كآلية من الفساد المالي والإداري** ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06- 07 ماي 2012، ص06.

الأبحاث:

1-بهاء الدين سمير علام، **اثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية**، بحث، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2009

2-محمد شريف توفيق، **مقترح قياس مدى الالتزام بتطبيق القواعد التنفيذية للإفصاح والشفافية في مبادئ حوكمة الشركات**، جامعة الزقازيق، مصر، 2006.

3-علي محمود الخشاوي، محمد ناصر الدوسري، **المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها**، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، 2008

4-مركز أبو ظبي للحوكمة، **أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم سلسلة النشرات التثقيفية**، الإمارات العربية، ص16.

5- مركز المشروعات الخاصة، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات**، 2003.

6- OECD Principles and Annotation on Corporate Gouvernance, Arabic Translation, p 7

المجلات:

1-فيصل محمود الشواورة، **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، جامعة مؤتة، الأردن.

2-سيد عبد الرحمن عباس بله، **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد12، 2012.

3- إحسان بن صالح المعتاز، **أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة انرون والدروس المستفادة**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، قسم المحاسبة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، العدد1، 2008.

4- حسين فلاح، فارس جميل، **أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون، جامعة الإسراء، 2011.

5-محمد شبير، **مجلة مال وأعمال**، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، العدد2، الفصل الأول، 2012/2011.

6- علي حسين الدوغجي، أسامة عبد المنعم سيد علي، **دور قانون (ساربنيز – أوكسلي) في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، الأردن.

7-رشا حمادة، **دور لجان مراجعة في الحد من ممارسات المحاسبية الإبداعية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26-العدد الثاني-2010.

8-عمر إقبال توفيق المشهداني، تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش، الأردن، 2012.

9-مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2، المجلد رقم 46، جوبلية 2009.

10-عادل رزق، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية**، المجلد19، العدد 2، السنة19 جويلية.

11-بالرقي تيجاني، **المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد12، 2012.

12-محمد بشير غوالي، **دور مراجع الحسابات في تلبية مستخدمي القوائم المالية**، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة مرباح قاصدي، ورقلة، 2013.

القوانين والمراسيم:

1-المادة 22 من القانون 10-01 **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 42.

2- المواد2-3-8-9 من القانون 01/10**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 65.

3- المادة 24 من القانون 10-01.

4- المواد 31- 38 من القانون10-01، المؤرخ في 28 رجب عام 1431، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد42، الموافق ل11جويلية 2010، ص8.

5-المادة 8 من القانون 10-01.

6- المادة 63 من القانون 10-01.

7- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد198

8- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في أفريل 1993، **القانون التجاري**، ص127.

قائمة الملاحق

المركز الجامعي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير التخصص: محاسبة مالية

السلام عليكم:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية حول أراء المحاسبين والمراجعين بعنوان" **الدور الحوكمي لمحافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية".**

ومن أجل التحقيق الفعلي لهذه الدراسة وخاصة قياس متغيراتها بالشكل العلمي الذي ينسجم مع فرضياتها، كان لا بد أن يتم تحكيم الاستبانة للوصول إلى أداة فعالة وسليمة للقياس، ونظرا لخبرتكم الواسعة في مجال البحث العلمي فانه يشرفني أن يقوم حضرتكم بالإجابة عنها، ونوجه عناية سيادتكم أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط، لذا أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة، مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم.

الطالبة: **-سدير مليكة-**

الجزء الأول: البيانات العامة: يرجي وضع علامة (**×**) للإجابة الصحيحة

1- المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

2- المسمى الوظيفي: خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب ☐ أستاذ جامعي ☐

3- سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 ☐ أكثر من10 ☐

الجزء الثاني: وضع علامة (×) للإجابة الصحيحة

المحور الأول: محافظ الحسابات كآلية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات	**موافق**	**موافق بشدة**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
-تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤثر بشكل مباشر على التقارير والقوائم المالية لما تتضمنه هـــذه المبادئ من الافصاح والشفافية.					
-تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية لما يتضمنه من مراعاة للجوانب القانونية والرقابية والارتقاء بالممارسة المحاسبية.					
-اهتمام حوكمة الشركات بوجود اللجان المختلفة بالشركات وأهمها لجنة المراجعة يزيد من درجة الثقة في شفافية القوائم المالية.					
-اهتمام حوكمة الشركات بتدعيم دور المساهمين في الرقابة على الإدارة وفي الرقابة على الأداء					

التشغيلي والمالي بالشركات بجانب تدعيم دور الأطراف الأخرى ذات العلاقة يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية ويزيد من جودتها.					
-جودة المعلومات المحاسبية للشركات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات أكثر تحققاً من جودتها في الشركات الاقتصادية الأخرى التي لا تطبق حوكمة الشركات.					

المحور الثاني: تتعارض ممارسات المحاسبة الابداعية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	**موافق**	**موافق بشدة**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
- تقوم إدارة الشركات باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية على مختلف القوائم المالية مستغلة بذلك المبادئ المحاسبية وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الدوافع.					
-سوء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها باستغلال الثغرات والمرونة الموجودة في تلك المبادئ ينتج عنه ممارسات خاطئة مما يؤثر ذلك على مصداقية و موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها.					
- تعمد الإدارة المبالغة في تطبيق سياسة الحيطة والحذر التي تقضى بأخذ كل الخسائر المتوقعة في الحسبان و تخفيض متعمد في أرباح السنة الحالية مما يضلل مستخدمي القوائم المالية.					
- عدم تطبيق مبدأ الثبات من خلال تغيير طرق تقييم المخزونات وطرق الاهتلاك وعدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية.					
- عدم الالتزام بمبدأ السنوية من خلال تحويل الأصول والالتزامات من أطول مدة إلى أقل مدة أو العكس، و عدم تطبيق مبدأ استقلالية الدورات من خلال نقل الإيرادات والمصروفات من سنة لأخري.					
- نتيجة لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وعدم مصداقية وجودة البيانات المحاسبية المفصح عنها تعرضت مجموعة من الشركات العالمية الكبرى للإنهيار.					
- تختلف أساليب المحاسبة الإبداعية عن أساليب الاحتيال المحاسبي.					

المحور الثالث: دور محافظ الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل حوكمة الشركات وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية.	**موافق**	**موافق بشدة**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
-الالتزام بالتطبيق السليم للمعايير المحاسبية وعدم استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية و الاعتماد على مبدأ الثبات في تقييم المخزونات وطرق الاهتلاك يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية.					
-التحقق من أن صفقات البيع حقيقية و فواتير البيع للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة يؤدي إلى الإفصاح عن الإيرادات في القوائم المالية المدمجة.					
-استبعاد النقدية المقيدة والتحقق من صحة الأسعار المستخدمة من أجل التعرف على مستوى الفعلي للسيولة لدى الشركة.					

-فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن يؤدي إلى الإفصاح عن الأصول المتداولة و نسب السيولة.					
-التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية يؤدي إلى الإفصاح عن القيم الاستبدالية للأصول الثابتة.					
-دراسة رقم الاستثمارات وأي إضافات للأصول الثابتة والنفقات المرسملة ومقارنتها مع التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية يؤدي إلى معرفة التدفقات النقدية الحقيقية من كل نشاط.					
- التحقق من العمليات بين الشركة الأم والشركات التابعة والزميلة من أجل إعداد قوائم مالية مدمجة صحيحة.					
جودة المعلومات المحاسبية لا تقتصر على توفر خصائص هذه المعلومات بل تشمل أيضاً مدى الالتزام بالقوانين واللوائح التي أعدت في ظلها هذه المعلومات، وكذلك أساليب الرقابة المطبقة والمعايير المستخدمة سواء كانت معايير محاسبة أو مراجعة.					
-التحقق من الاعتماد على مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية في نقل المصروفات والإيرادات يؤدي الى معرفة نسبة المركز المالي.					